

يحظر النشر قبل الساعة 00:01 بتوقيت غرينتش يوم الاثنين الموافق 30 تموز 07

## الارتقاء لمواجهة التحديات الإنسانية في العراق

يعد العنف المسلح الخطر الأكبر الذي يتهدد العراقيين، غير أن السكان يواجهون نوعاً آخر من الأزمات ذات درجة عالية من التهديد والقسوة. فهناك ثمانية ملايين من العراقيين في حاجة ماسة للمساعدات الطارئة بمن في ذلك ما يزيد عن مليوني نازح داخل البلاد ومليونين آخرين من اللاجئين. يعاني العدد الكثير الآخر من حياة الفقر دون تمتعهم بالخدمات الأساسية ويهددهم المرض وسوء التغذية بشكل متزايد. ورغم التقييدات المفروضة بسبب العنف وفقدان الأمن يمكن للحكومة العراقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلوا المزيد من الجهد في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية للتخفيف من المعاناة غير الضرورية. وإذا ما تركت احتياجات الناس الأساسية دون اهتمام فقد يعمق ذلك من حالة عدم الاستقرار في البلد.



**لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق** عبارة عن شبكة مؤلفة مما يقارب الثمانين منظمة دولية غير حكومية ومائتي منظمة عراقية غير حكومية، وقد تم تأسيسها في بغداد مباشرة بعد حرب عام 2003 لمساعدة المنظمات غير الحكومية في تقييم وتلبية احتياجات السكان العراقيين. وتقدم لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق معلومات حيادية للمنظمات غير الحكومية العاملة في العراق كما تسهل تنسيق النشاطات بين تلك المنظمات. ويلتزم جميع أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بقواعد سلوك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في أوقات الكوارث.

**مؤسسة أوكسفام** تعمل على دعم شركائها من المنظمات في العراق من مكتبها المتواجد في عمان، الأردن. وتشتمل هذه البرامج المدعومة تقديم المساعدات الطارئة إلى الأشخاص النازحين في الداخل في وسط وجنوب العراق، إضافة إلى إيصال المستلزمات الطبية إلى المستشفيات والعيادات الواقعة في مناطق الصراع. كما تعمل أوكسفام مع منظمة عراقية غير حكومية لفض النزاعات بين اللاجئين الفلسطينيين والمجتمع العراقي. إضافة إلى ذلك، تعمل أوكسفام بالشراكة مع منظمة دولية غير حكومية أخرى على بناء الطاقة التشغيلية لست منظمات عراقية غير حكومية في إدارة المشروع والحكم وبناء السلام وحل النزاعات. ولم يعد لمنظمة أوكسفام أي كوادر عاملة في العراق منذ عام 2003 بسبب المخاطر الأمنية.

## الملخص التنفيذي

في الوقت الذي يهيمن فيه العنف المروع على حياة ملايين عموم الناس في داخل العراق، يتكشف نوع آخر من الأزمات ببطء كواحد من آثار الحرب. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة فإن ما يصل الثمانية ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الطارئة. ويشمل هذا الرقم ما يلي:

- أربعة ملايين من الناس ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى أنواع مختلفة من المساعدات الإنسانية لعام 2007.
- ما يزيد عن مليوني نازح في داخل العراق.
- أكثر من مليوني عراقي يعيش في الدول المجاورة، وبشكل رئيسي في سوريا والأردن، مما يمثل أسرع أزمة لاجئين تنامياً في العالم.

يصف هذا التقرير الوضع الإنساني الذي يواجهه عموم العراقيين ويفيد بأنه في الوقت الذي يشكل العنف والفشل في حماية حقوق الإنسان الأساسية المشكلة الرئيسية، فإن الاحتياجات الإنسانية مثل الغذاء والمأوى والماء والنظام الصحي يجب ان تعطى اهتمام أكبر. ورغم أن الاستجابة لتلك الاحتياجات يمثل تحدياً كبيراً جداً، أخذين بنظر الاعتبار الظروف الأمنية ومكونات المؤسسات الوطنية، فإن منظمة أوكسفام ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق تعتقد أنه بالإمكان عمل المزيد في هذا المجال. فالحكومة العراقية يمكنها توسيع نطاق توزيع الطرود الغذائية وتوفير تغطية أشمل فيما يتعلق بدفع المبالغ الطارئة، وتبني النظام اللامركزي في صنع القرارات ومساندة مجموعات المجتمع المدني في تقديم المساعدة. كما يمكن للمانحين الدوليين ووكالات الأمم المتحدة أن تكثف من جهودها لتنسيق وتمويل وإيصال المساعدات الطارئة. ولن تغير هذه الاجراءات من محنة العراقيين ولكنها قد تساعد في التخفيف من معاناتهم. ويركز التقرير على الاحتياجات داخل العراق، والتي هي أقل وضوحاً، ولا تشير الدراسة إلى محنة اللاجئين في الدول المجاورة بالتفصيل.

\*\*\*\*\*

ويعاني العراقيون من نقص متدهور في الطعام والمأوى والماء والنظام الصحي، والعناية الصحية، والتعليم، والتوظيف. وحسب ما أفادت به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن من بين أربعة ملايين عراقي من المعتمدين على المساعدات الغذائية، يحصل 60% منهم فقط على الحصص التموينية التي توزع عليهم عن طريق نظام التوزيع العام الذي تديره الحكومة. وتعد هذه النسبة قليلة بعد أن وصلت إلى 96% من العائلات العراقية في عام 2004.

وإن ما نسبته 43% من العراقيين يعانون من "الفقر المدقع". ووفقاً لبعض التقديرات فإن نصف السكان بلا عمل الآن. ويعاني الأطفال الأمرين بسبب تدني مستويات المعيشة. كما ارتفعت معدلات سوء

التغذية لدى الأطفال من 19 % قبل الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 إلى 28 % في الوقت الحاضر.

والوضع صعب بشكل خاص على العائلات التي أخرجت من ديارها باستخدام العنف. فليس لدى المليونيين نازح داخل العراق دخل يعتمدون عليه ولم يعد لديهم أي من وسائل العيش. وقد أشارت دراسة لعام 2006 بأن 32% من النازحين داخل البلد لا يحصلون على الحصص التموينية التي تقدم عن طريق نظام التوزيع العام، في حين قال 51% منهم بأنهم تلقوا تلك الحصص أحيانا فقط.

كما ارتفع عدد العراقيين الذين لم يحصلوا على إمدادات كافية من الماء من 50% إلى 70% منذ عام 2003، في الوقت الذي يفتقر فيه 80% إلى خدمات الصحة العامة. كما أن استنزاف العقول البشرية الذي يعاني منه العراق يزيد من نقص الخدمات العامة والتي هي غير كافية أصلا، وذلك لأن آلاف الطواقم الطبية والمعلمين ومهندسي المياه وغيرهم من الأخصائيين يجبرون على مغادرة البلاد. ووفقا لإحدى التقديرات في نهاية عام 2006، فإن 40% قد غادروا البلاد فعلا.

ولسكان العراق الحق، وهو حق مثبت في القانون الدولي، في الحصول على المساعدات المادية التي تلي احتياجاتهم الانسانية. كما أن لهم الحق في الحصول على الحماية، غير أن هذا الحق يتم إغفاله حاليا. فقد انصب تركيز الحكومة العراقية والجهات الراعية الدولية ونظام الأمم المتحدة على إعادة الاعمار والتنمية وبناء المؤسسات السياسية، في الوقت الذي أغفلوا فيه الصراع اليومي المصني للبقاء والذي يعاني منه الجميع. وتقع على كل من تلك الجهات المذكورة التزامات أخلاقية وسياسية، وعلى الحكومة العراقية المسؤولية القانونية، في حماية عموم العراقيين الموجودين في منطقة الصراع. كما تقع عليهم مسؤولية إيجاد سبل لتوفير الظروف المناسبة لإيصال المساعدات إلى مناطق الصراع الشديد وإلى المناطق الأقل تهديدا في البلاد والتي هرب إليها العديد من الناس.

وتبقى الحكومة الوطنية العراقية المسؤول الرئيسي عن تقديم الخدمات الأساسية للعراقيين، بحيث يتعين عليها العمل على تجاوز العقبات الشديدة التي تقف أمام عملياتها على المستوى المركزي والمحلي. وتعتقد كل من منظمة أوكسفام ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بضرورة تعزيز الرغبة السياسية في تحسين نظام دعم الطوارئ للمواطنين الأكثر فقرا والأكثر عرضة للاستهداف بمن في ذلك النازحين في الداخل. كما يتعين على الحكومة أن تبدأ بتطبيق النظام اللامركزي في إيصال المساعدات. ومن ذلك تفويض السلطات المحلية بالتأكد من جودة المستلزمات وتوزيعها ضمن نطاق محافظاتها، بالإضافة إلى تطبيق نظام على مستوى أفضل في تخزين البضائع في جميع أرجاء العراق. إن تأسيس اطار

قانوني مناسب لمنظمات المجتمع المدني سيساعد الى حد بعيد جهود الأغاثة غير الحكومية من خلال اعطائهم السلطة القانونية للعمل في العراق.

ويعتبر توسيع نظام التوزيع العام للمواد الغذائية، بما في ذلك تأسيس نظام مؤقت لبطاقات الحصص التموينية الموزعة على الأشخاص النازحين في الداخل، أيضا من الأولويات. وكذلك الحال بالنسبة لتوسيع برنامج الحصص النقدية الطارئة التي تدفع للأسر التي تعيها أرامل، بحيث تزيد قيمة هذه الحصص من 100 دولار أمريكي في الشهر لتقترب من معدل الأجور الشهرية الذي يصل إلى 200 دولار أمريكي. كما ينبغي توسيع البرنامج ليشمل الفئات العرضة للاستهداف. وإن دفع راتب شهري بمقدار 200 دولار أمريكي لمليون أسرة سيكلف 2,4 مليار دولار أمريكي سنويا، وهو ضمن القدرة المالية للدولة. وعلى هذه الحكومات الاجنبية ذات القدرة والنفوذ في العراق، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، أن تدعم وزارات الحكومة العراقية بتقديم المشورة والمساعدة الفنية من أجل تنفيذ هذه السياسات ولتقديم الخدمات الأساسية لسكانها.

وأما التحديات الرئيسية في كل من مصدر عيش العراقيين وإيصال المساعدات الانسانية فتكمن في العنف المستمر وفقدان الأمن في العراق. ويتعين إيجاد حلول سياية للصراع في أسرع وقت ممكن. ولكن يتعين على المجاميع المسلحة في الوقت الحالي بما في ذلك القوات المسلحة العراقية والقوات متعددة الجنسيات في العراق والمليشيات المحلية والمتمردين ألا يتعرضوا لحياة المدنيين وممتلكاتهم وبنيتهم التحتية. كما ينبغي على هذه المجاميع أن تحترم حق السكان في المساعدات، وذلك وفقا للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

في حين أن العنف العشوائي ، وغالبا ما يكون موجها، قد أضعف بكثير من قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الامم المتحدة من الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين، فإن هذا لم يمنع العديد من هذه المنظمات من العمل مع المجتمعات العراقية للتوصل الى طرق خلاقية في التكيف مع المعوقات والمحافظة على بقائها في العراق.

تقوم منظمة غير حكومية (تجنب هويتها لأسباب أمنية)، وتدعمها منظمة أوكسفام، بتقديم المساعدات الطارئة للمستشفيات والعيادات الواقعة في مناطق الصراع. وقد قامت هذه المنظمة إلى اليوم بعملية توزيع المستلزمات الطبية الأساسية على أربعين مركز صحي موزعة على ست محافظات وذلك لضمان استمرارية وصول الخدمات الصحية خلال الصراعات. كما تعزز من القدرات في الأماكن الساخنة من خلال التمركز المسبق لمواقع هذه الإمدادات الطارئة. وقد تم تقديم العناية الصحية الأساسية لما يزيد عن مائة ألف مريض.

وهناك ثمانون منظمة دولية غير حكومية مستقلة منخرطة في العمل في العراق، بما في ذلك أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق. خمسة وأربعون من هذه المنظمات الدولية لديها برامج أو إمكانيات متعلقة بالاستجابات الطارئة. وبعض هذه المنظمات لديها موظفون محليون يديرون مكاتبها داخل الدولة، بحيث تكون مكاتب الإدارة متواجدة في دولة أخرى، وغالبا ما تكون في الأردن. وتقوم منظمات أخرى بتقديم التمويل والنصيحة لمنظمات عراقية غير حكومية محلية مستقلة. وغالبا ما يطلق على طرق العمل هذه في ظروف غير آمنة مصطلح "إدارة البرامج عن بعد." ويتبنى مثل هذه المناهج فإن المنظمات غير الحكومية تمثل المنفذ الرئيسي لبرامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الإنسانية في داخل العراق.

تقوم منظمة غير حكومية (تحجب هويتها لأسباب أمنية) تدعمها منظمة أوكسفام بتقديم الطعام والماء للأشخاص النازحين داخل العراق والهاجرين من مناطق القائم وحديثة وراوة وهيت والرمادي والفلوجة. كما أنها تعمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مراقبة وضع النازحين في الداخل وتقديم الإمدادات الطارئة لهم. كما تقوم هذه المنظمة بتنفيذ مشروع لإيجاد الدخل للنازحين داخل العراق ممن خرجوا من الفلوجة. وتقوم بحفر آبار المياه للأشخاص النازحين داخل العراق والمجتمعات المضيفة في عانا وهيت، وتدير مشروعا لإعادة تأهيل المدارس في الفلوجة.

وتفيد هذه المنظمة غير الحكومية بأن نقص التمويل يعتبر من المحددات التي منعتها من توسيع نشاطاتها والوصول إلى شريحة أكبر من المنتفعين.

وتعتبر المنظمات الإسلامية والإقليمية نشطة في مجال الاستجابة الإنسانية. وتقدم مؤسسة الإغاثة الإسلامية ومساعدة المسلمين الدعم المادي والفني بالتركيز على المساعدات الإنسانية وبرامج رعاية الأيتام، في حين تقوم جمعية الهلال الأحمر القطرية بتمويل المنظمات غير الحكومية العراقية وجمعية الهلال الأحمر العراقية. كما تقدم مؤسسة الخميني الأدوات الصحية الأساسية والبطانيات والغذاء للأشخاص النازحين في الداخل في جنوب البلاد. كما تستجيب كل من الأحزاب السياسية الإسلامية والمنظمات الدينية، بما في ذلك المساجد، لحاجيات العيش للأشخاص القاطنين ضمن دوائرهم.

وقد كان المانحون الدوليون بطيئون في إدراك مدى الاحتياجات الإنسانية. فقد ارتفع التمويل لأغراض التنمية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 992% بين عام 2003 و 2005 إلى ما قيمته 20,948 مليون دولار أمريكي، في حين هبطت قيمة التمويل لأغراض المساعدات الإنسانية بنسبة 47% خلال نفس الفترة لتصل إلى 453 مليون دولار أمريكي. وتبين نتائج مسح مؤخر لعام 2006 أجرته منظمة أوكسفام عن الجهات المانحة ، إن التمويل لأغراض المساعدات الإنسانية قد انخفض بشكل يندب بالخطر ليصل الى 95 مليون دولار بالرغم من الدليل الواضح في ازدياد الاحتياجات. كما أن المجموع غير كامل لأن 18 من أصل 22 من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية كانوا راغبين في تقديم البيانات لأغراض الدراسة. مع ذلك فإن ثمانية من أصل أكبر عشرة

مانحين لأغراض المساعدات الإنسانية في العراق لعام 2005، بمن في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، هم ممن استجابوا فعلا. والعديد من المنظمات الإنسانية لن تقبل أموالا من الحكومات التي لديها قوات منتشرة في العراق على اعتبار أن هذا قد يهدد أمن هذه المنظمات واستقلاليتها. ومن المهم كذلك على وجه الخصوص أن توافق الجهات المانحة من الدول التي ليس لديها قوات منتشرة في العراق مثل بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والسويد وسويسرا على زيادة ميزانيتها لأغراض العمل الإنساني في العراق. وغالبا لم تقدر الأمم المتحدة والمانحون الامكانية المتوفرة لتمويل العمل داخل العراق، خصوصا في ظل وجود الرغبة الأكبر التي لا تشتمل على كافة الأشكال التقليدية من التقديم والمراقبة والتقييم أو المحاسبة والتي قد تكون أكثر كلفة رغم أنها تقدم ضمانات معقولة لصرف الأموال في الأوجه الصحيحة.

ووفقا لمسح أجرته منظمة أوكسفام في شهر نيسان لعام 2007 حول المنظمات غير الحكومية المحلية منها والدولية، تبين أن ما يزيد عن 80% قد يتمكن من توسيع نطاق العمل الإنساني إذا ما ازدادت امكانية الحصول على الأموال. وقد أطلقت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر مؤخرا نداءات لصالح برامجها الأساسية في العراق والتي لم يتم تمويلها بشكل كامل.

وتلعب الأمم المتحدة، وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق في الشؤون الإنسانية، دورا أساسيا في تقديم المساعدات الإنسانية من خلال التنسيق في تقدير مدى الاحتياجات والتوصيل وتقديم النصح للحكومة وتعبئة الموارد والوقوف مع جهود تعزيز حماية المدنيين. وإلى وقتنا هذا، يعتبر أداء الأمم المتحدة محدودا خصوصا في ظل الاجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها على موظفيها بعد أن فقدت 22 موظفا في عام 2003 في انفجار لفندق القناة. وعلى الرغم من ذلك، هناك إشارات مبشرة تقول بأن الأمم المتحدة قد تصبح أكثر نشاطا في العراق. ان المطبوع الذي صدر في نيسان 2007 تحت عنوان "اطار العمل الاستراتيجي" للأستجابات الإنسانية المنسقة في العراق يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، وكذلك قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز 2007 بالطلب من المانحين مضاعفة ميزانيتها للعمل مع اللاجئين العراقيين والأشخاص النازحين في الداخل إلى 123 مليون دولار أمريكي.

## الاستنتاجات وتوصيات حول السياسة

يجب أن يكون إنهاء الحرب والصراع المدني في العراق أولوية كبرى بالنسبة للحكومة الوطنية والمجتمع الدولي. إلا أنه يمكن للحكومة ودول القوات متعددة الجنسيات ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين أن يقوموا

بدور أكبر من ذلك لتلبية الاحتياجات المعيشية الأخرى للسكان العراقيين ، بالرغم من التحديات الكبيرة الموجودة في البيئة.

**على الحكومة العراقية أن تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين. ويجب ان تشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:**

يتعين على السلطات المحلية تحمل مسؤولية أكبر في تقديم المساعدة المادية والمأوى والخدمات الأساسية للنازحين القادمين إلى المناطق الواقعة تحت نفوذها وللسكان المحليين العرصة للاستهداف. كما يجب أن تعطى السلطات المحلية التفويض والموارد من الحكومة المركزية للقيام بتلك المسؤوليات.

يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تزيد بشكل كبير المخصصات الشهرية وقيمتها 100 دولار أمريكي التي تدفع للأسر التي تعيلها الأرامل حتى يقترب من متوسط الراتب الشهري وقيمته 200 دولار أمريكي. كما يتعين توسيع نطاق المستفيدين ليشمل السكان المعرضين للاستهداف كالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي و النازحين.

يتعين على وزارة التجارة تحسين نظام التوزيع الغذائي العام. ويتضمن ذلك تأسيس نظام التوزيع العام المؤقت حسب الهوية الشخصية حتى يتمكن النازحون من تلقي الحصص التموينية.

يتعين على الحكومة تشكيل فرق وزارية لتنسيق الاستجابة الإنسانية، كما يتعين عليها وضع الأموال تحت تصرف هذه الفرق لإيصال المساعدات.

يتعين إعطاء أوامر واضحة إلى قوات الأمن العراقية التي يجب عليها – شأنها شأن كافة المجموعات المسلحة – عدم التعرض لحياة المدنيين و ممتلكاتهم وبناهم التحتية، كما يجب عليهم احترام حق السكان في الحصول على المساعدات.

وأخيراً، على الحكومة العراقية أن تدعم المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال إطار قانوني يشمل إجراءات التسجيل التي تقر بحقوقها واستقلاليتها وتضمن حقها القانوني في العمل في العراق.



على الحكومات الدولية ذات القدرة والنفوذ في العراق أن تقر بمسئولياتها تجاه الشعب العراقي من خلال قيامها بما يلي:

دعم وزارات الحكومة العراقية بتقديم المشورة والمساعدة الفنية لضمان قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لسكانها، ولضمان تحسين الحكومة لعملية توزيع الأغذية وتوفير المأوى وزيادة رواتب المعيشة الطارئة.

على حكومات القوات متعددة الجنسيات في العراق أن تقر بمسئوليتها تجاه الشعب العراقي من خلال قيامها بما يلي:

ضمان احترام القوات المسلحة لالتزاماتها الأخلاقية والقانونية بعدم التعرض لحياة المدنيين وممتلكاتهم وبناهم التحتية الأساسية.

يتعين على المانحين الدوليين تقديم الدعم المتزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر العراقية ووكالات الأمم المتحدة التي تقوم بإيصال الخدمات الإنسانية:

- على المانحين تقديم الاموال الطارئة المتزايدة التي يمكن الحصول عليها بسهولة ومرونة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المانحين البناء على المناقشات الدائرة مع المنظمات غير الحكومية لفهم نظام "إدارة البرامج عن بعد" وآليات المتابعة بشكل أفضل والتأكد من سير عمل المشاريع.
- وبما ان العديد من المنظمات الإنسانية لن تقبل الاموال من الحكومات التي تعد طرفا في الصراع، فعلى المانحين من الدول التي لم ترسل قوات لها إلى العراق مثل بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والسويد وسويسرا أن تزيد من تمويلها للعمل الإنساني.

ويتعين على الأمم المتحدة، وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق في شؤون تقديم المساعدات، أن تستمر في تعزيز الدور الإنساني داخل العراق من خلال:

العمل باتجاه تحقيق الاستجابة المنسقة مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية، وبين وكالات الأمم المتحدة.

- تطوير منهج أكثر تنوعاً فيما يتعلق بالأمن، وحركة موظفي الأمم المتحدة، يميز بين القيود المفروضة في مناطق معينة ويتميز باستقلالية أكبر عن القوات متعددة الجنسيات في العراق، وبالتالي يسمح بتقييم أفضل للاحتياجات والتنسيق وإيصال الخدمات.
- البناء على هيكلية التنسيق الميداني الطارئ والتي أسستها لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق للقدرة على الاستجابة السريعة للاحتياجات المحددة.
- إدارة صندوق عام جديد للاستجابة السريعة القادرة على صرف الأموال للمنظمات غير الحكومية.

## حق الحصول على المساعدات

العنف المسلح هو الخطر الأكبر الذي يتهدد العراقيين. وقد تدهور الوضع بسرعة في شهر نيسان لعام 2004 وذلك بعد الهجمات التي استهدفت مدينتي الفلوجة والنجف. ومن ثم كان التحول سريعاً وملحوظاً لما هو أسوأ في شهر شباط لعام 2006 بعد تفجير مرقد الإمامين العسكري في سامراء، وهو من ضمن أكثر الأماكن قدسية لدى الشيعة، مما أثار تصعيداً في الفتنة الطائفية في جميع أرجاء البلد. ولا يمكن حصر أسباب العنف في الصراع الطائفي فحسب، فهو يعود أيضاً للصراع على السلطة على كافة مستويات المجتمع.

غير أن السكان يعانون من نوع آخر من الكوارث الإنسانية ذات درجة شديدة من الخطورة. المدنيون في العراق لا يتمتعون بحقوق الإنسان الجوهرية حيث يعانون من الفقر المدقع وسوء التغذية والأمراض وعدم الحصول على الخدمات الأساسية وتدمير المنازل والمرافق الحيوية والبنية التحتية، بالإضافة إلى التعرض للإصابات أو الموت. وتبين المؤشرات الأساسية للاحتياجات الإنسانية في العراق أن الانزلاق إلى الفقر والحرمان منذ دخول قوات التحالف البلاد في عام 2003 كان مأساوياً وفاجعة كبيرة على الشعب العراقي. فعدد اللاجئين والأشخاص النازحين أصبح الآن ضخماً بكل المقاييس الحديثة.

الحكومة العراقية والأمم المتحدة والمانحون الدوليون لا يواجهون هذا الوضع المتدهور بشكل كاف إلى الآن. ووفقاً لبيتر كيسلر، المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن "هنالك إنكار مطلق للأثر، الأثر الإنساني، للحرب ...". TP<sup>1</sup>PT

## الحاجة والتعرض للاستهداف

وتقدر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن ما يصل إلى ثمانية ملايين عراقي بحاجة إلى المساعدة الفورية. TP<sup>2</sup>PT ويتفاقم الوضع وبشكل خاص على أولئك القاطنين في المنطقة الوسطى من العراق، في حين يظل الوضع في المناطق الجنوبية حساساً. وحتى في الأماكن الأكثر نمواً واستقراراً مثل المناطق الشمالية فإن العنف ينتشر والمجتمعات تصارع لتلبي احتياجاتها الخاصة بها واحتياجات أولئك السكان النازحين.

## الحصول على الغذاء:

يبين تقرير لبرنامج الغذاء العالمي الصادر في شهر أيار لعام 2006 أن ما يزيد عن أربعة ملايين عراقي "يعانون من انعدام الأمن الغذائي و بحاجة ماسة لمختلف أنواع المساعدة الإنسانية." TP<sup>3</sup>PT وقد شكل ذلك زيادة في العدد المقدر 2.6 مليون من العراقيين الذين تبين بأنهم "شديدو الفقر" حسب مسح المقياس لبرنامج الغذاء العالمي في عام 2004. TP<sup>4</sup>PT وقد استندت تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى معلومات تم جمعها قبل التقسيم الأمني للعراق، وفي أوقات التمتع الأكبر بالخدمات الأساسية وعن طريق تطبيق نظام التوزيع العام.

ووفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، في شهر نيسان لعام 2007، فإن هناك أربعة ملايين عراقي لا يستطيعون شراء ما يكفي من الطعام بشكل منتظم . يحصل 60% منهم فقط على الحصص الغذائية التي يزودهم بها نظام التوزيع العام الذي تديره الحكومة. ويرجع ذلك بشكل عام إلى صعوبة إيصال الحصص وتسجيلها في ظل اجواء العنف وانعدام الأمن. TP<sup>5</sup>PT بالرغم من انها ليست مقارنة مباشرة ، فإن 96% من العائلات العراقية قد تلقت الامدادات عن طريق نظام التوزيع العام في عام 2004، وذلك وفقا لدراسة إجراها برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول ظروف المعيشة. TP<sup>6</sup>PT مما يشير إلى التدهور الملحوظ في آلية نظام التوزيع خلال الأربعة الأعوام السابقة. وتشتمل سلة الطعام في نظام التوزيع العام على السلع الرئيسية كالقمح والرز والحبوب الجاف والسكر والشاي والصابون.

وفقا للمنظمة الدولية للاجئين، ومع وجود ما يقارب المليون عراقي نازح في الداخل قبل حرب عام 2003 وفي ظل التشريد الإضافي لما يقارب مليون عراقي بسبب العنف بين مختلف الفصائل، فإن نظام التوزيع العام هو حاليا أكثر أهمية من السابق، إلا أن فعاليتها وكفائته قد انخفضت بشكل ملحوظ.

وقد أصبحت طرق العراق تعج بالمخاطر نتيجة لأعمال العصابات والمليشيات. وغالبا لا تتمكن شاحنات الإمدادات التابعة لنظام التوزيع العام من الوصول إلى وجهاتها مما يجعل معظم أرجاء الدولة المعزولة. وكما أضعف الفساد الإداري كفاءة نظام التوزيع. وغالبا ما تحمل القوافل التي تصل إلى وجهاتها كميات محدودة من سلة نظام التوزيع العام بحيث تكون المواد الرئيسية ناقصة.

العنف الذي كان السبب في هرب العديد من العراقيين من منعهم من العودة إلى موطنهم ليتقدموا بطلبات لتحويل حصصهم إلى مواقع تواجدهم الجديدة. وكنتيجة لذلك فإن معظم الأشخاص النازحين في الشمال يتمكنون من الحصول على حصص نظام التوزيع العام في مناسبات نادرة عندما يرسل الأقارب هذه الحصص أو عندما يدفعون الآخرين ليحضروا تلك الحصص. وعلى الرغم من أن البعض حاول نقل بطاقات التسجيل لنظام التوزيع العام، فإنهم لم ينجحوا في القيام بذلك. TP<sup>7</sup>PT

المصدر: المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين TP<sup>8</sup>PT

والوضع أسوأ بالنسبة للمجتمعات النازحة. فمن بين الأشخاص النازحين والذين تمت مقابلتهم من قبل المنظمة الدولية للهجرة بين شهري نيسان وكانون الأول لعام 2006، أفاد 32 % منهم بأنهم لم يتلقوا أيًا من حصص نظام التوزيع العام و 51% منهم أفاد بتلقيه الحصص الغذائية أحيانا فقط، و 17 % أفاد بأنه يحصل على هذه الحصص دائما. إضافة إلى ذلك، تبين للعديد من هؤلاء الذين تلقوا الحصص بانها لم تكن كاملة. TP<sup>9</sup>PT

وكما هو الحال دائما، فإن الأطفال هم من يدفع الثمن عند انهيار مصادر الرزق. ووفقا لكاريتاس، فقد ارتفعت معدلات سوء التغذية لدى الأطفال في العراق من 19 % قبل غزو العراق عام 2003 إلى 28 % في السنوات الأربع التي تلتها. TP<sup>10</sup>PT كما أن ما يزيد عن 11 % من الأطفال حديثي الولادة يعانون من تدني الوزن في عام 2006 مقارنة بأربعة بالمائة فقط في عام 2003. TP<sup>11</sup>PT

مضر زين، صبي عراقي عمره 11 سنة: " أحيانا نحتاج إلى تقسيم رغيف الخبز الموجود على ستة من أعضاء عائلتي لأننا لا نملك المال لشراء المزيد. اضطررت لتترك مدرستي لأن والدي لا يستطيع تحمل نفقات الدفاتر والأقلام ... لا يمكنك أن تتصور المشهد عندما ترى أختك التي تبلغ من العمر ست سنوات وهي مريضة وتحتضر لأن عائلتك لا تستطيع شراء دواء لها."

المصدر: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). TP<sup>12</sup>PT

### الدخل:

في مطلع شهر أيار من عام 2007، قام المكتب المركزي للإحصاءات وتقنية المعلومات، والتابع لوزارة التخطيط العراقية، بإصدار احصائية تسلط الضوء على الحقائق التي تقول بأن 43 % من العراقيين يعانون من "الفقر المدقع". TP<sup>13</sup>PT والسبب في فقر العديد من العائلات هو البطالة، والتي على الأغلب تؤثر في ما يزيد عن 50% من القوى العاملة. والعديد من أولئك العاطلين عن العمل هم من الشباب، والذين هم عرضة للتجنيد من قبل المجموعات المسلحة. TP<sup>14</sup>PT

وفقدان أحد افراد العائلة هو سبب رئيسي من أسباب الفقر، فالعديد من الأشخاص قتلوا في العنف العراقي – وربما أكثر من 90% منهم – هم من الرجال. TP<sup>15</sup>PT فموتهم يخلف أسرا تعيلها المرأة، والتي تكافح من أجل أن تحل مكان المعيل الرئيسي الذي رحل. ووفقا لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، فإن العديد من المشاريع التي أنشئت بغرض توفير فرص عمل للنساء في العراق قد هجرت بعد أن بدأت أعداد المنظمات غير الحكومية الدولية بالتناقص ابتداء من عام 2004. TP<sup>16</sup>PT وبدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدفع ما يعادل 100 دولار أمريكي في الشهر للأرامل، إلا أن هذا المبلغ لا يكاد يكفي لإعالة أسرة بأكملها.

وعلى المدى القصير، فإن الحل هو أن تزيد الحكومة من قيمة هذا المبلغ ليقترّب من المعدل الشهري الذي يبلغ 200 دولار أمريكي.

كما يجب ان تشمل هذه المبالغ الطارئة نطاق أوسع من السكان، بما في ذلك الأربعة ملايين عراقي ممن يعانون من انعدام الامن الغذائي والمليوني عراقي أو أكثر من النازحين. فأغلب هؤلاء لديهم فرص ضئيلة أو معدومة في الحصول على مصادر الرزق. وهم معتمدون على المساعدات المقدمة من الآخرين.

تقوم منظمة غير حكومية (تحجب هويتها لأسباب أمنية) تدعمها منظمة أوكسفام بإدارة برامج تعنى بالمراقبة و المساعدة الطارئة للنازحين في وسط وجنوب العراق. وتقوم بتمويل هذه البرامج المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تقوم الفرق المتنقلة بعد وتقدير الاحتياجات ومتابعة السكان النازحين في المحافظات الخمس عشر لوسط وجنوب العراق. وهدف تلك البرامج هو ضمان توفر الاستجابة الفورية للحاجيات الملحة للعائلات النازحة حديثا.

#### الحصول على الماء والكهرباء:

لقد ارتفع عدد العراقيين ممن لا يحصلون على الماء الكافي من 50% إلى 70% منذ عام 2003. فما نسبته 80% من العراقيين تنقصهم أشكال النظام الصحي الفعال.  $TP^{17}PT$  ووفقا لتقرير اعدته لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام 2007، فإن المياه غالبا ما تكون ملوثة بسبب عدم إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي، وبسبب تصريف المياه العادمة في الأنهار، وهي المصدر الرئيسي لمياه الشرب.  $TP^{18}PT$  وهناك تقارير عن زيادة تفشي مرض الإسهال بين السكان.  $TP^{19}PT$  ولكل من لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف مشاريع لنقل وتوزيع المياه عن طريق شاحنات محملة بصهاريج ماء في محاولة للتغلب على نقص الماء الصحي.

كما أن هنالك تدهور في التزويد بالكهرباء خلال الأشهر الأخيرة بحيث ان معظم بيوت بغداد والمدن الأخرى لا تحصل سوى على ساعتين من الكهرباء يوميا.  $TP^{20}PT$

## الحصول على الخدمات الصحية

في الوقت الذي تمت فيه العديد من حملات التطعيم بنجاح من قبل وزارة الصحة، TP<sup>21</sup>PT فإن الخدمات الصحية عموماً في وضع مأساوي في العاصمة بغداد وفي البلديات الرئيسية وفي أرجاء المحافظات. وغالباً ما يكون الأشخاص النازحون في الداخل غير قادرين على تلقي العلاج الصحي خارج مواقع سكنهم الأصلية حيث تم تسجيلهم.

كما أن كيماديا، شركة الامدادات الطبية المملوكة من الدولة، غير قادرة على تزويد المستشفيات ومراكز العناية الصحية. TP<sup>22</sup>PT ومن بين 180 مستشفى موزعة في ارجاء العراق، 90 % منها ينقصها الموارد الأساسية ويشمل ذلك التجهيزات الطبية والأدوات الخاصة بعزفة العمليات. TP<sup>23</sup>PT وكما هو الحال في العديد من مؤسسات الدولة، فقد كانت كيماديا مقيدة بالإدارة البيروقراطية والمركزية ونقص في القدرة على التوزيع في الوقت الذي أضعفت الاتهامات بالفساد والنفوذ الطائفي ثقة الناس في قدرة الشركة على إيصال المستلزمات الطبية. إضافة إلى ان الامدادات المحدودة من الماء والكهرباء قد زادت من تعطيل الخدمات الصحية.

و تفيد منظمة أطباء بلا حدود، والتي تمول عملية تزويد المستشفيات في العراق بالمعدات والمواد الجراحية والامدادات بأن المستشفيات العامة السابقة، والتي لم تكن تحول إليها حتى الحالات الطارئة البسيطة، هي الآن تقوم بإجراء عمليات جراحية معقدة بمعدات وأدوية أساسية بسيطة. وكان على الاطباء أن يطلبوا من أقارب المرضى المصابين أن يبحثوا في الصيدليات المحلية عن أكياس الدم وخبوط التقطيب والمواد المعقمة قبل البدء بأية عملية جراحية. TP<sup>24</sup>PT

كما توسعت مهام وواجبات المرافق الصحية بسبب زيادة عدد ضحايا العنف المستمر والحرمان الشديد من الخدمات ذات الصلة. ويفيد أحد التقديرات بوقوع ما يقارب الـ 65 ألف حالة وفاة ناتجة عن أحداث العنف منذ الغزو عام 2003. TP<sup>25</sup>PT وحسب وزارة الصحة العراقية فقد كان هناك حالة وفاة واحدة مقابل ثلاثة إصابات. TP<sup>26</sup>PT كما أفادت دراسة لعام 2006 تم نشرها في اللانست بأن العنف قد يكون السبب في 655 ألف حالة مباشرة وغير مباشرة من حالات الوفاة منذ عام 2003. TP<sup>27</sup>PT

مستشفى اليرموك، التي تلقت مساعدة منذ عام 1998 من منظمة دولية غير حكومية (تحجب هويتها لأسباب أمنية) مدعومة من قبل منظمة أوكسفام يواجه مشاكل أمنية خطيرة. فقد دأب رجال الشرطة والعسكريون وعناصر الميليشيا باقتحام غرف الطوارئ من أجل معالجة طواقمهم وأطلقوا النيران في داخل باحات المستشفى لإخافة المرضى وتهديد الطواقم الطبية. وتفيد الجمعية الطبية العراقية بان 50% من 34 ألف طبيب مسجل لعام 2003 قد غادروا البلاد.

\*\*\*\*\*

ويقول سيدرك تورلان، مسؤول المعلومات للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق: "تنص موثائق جينف على ضرورة ان يكون وأن يبقى المستشفى مكانا حياديا ويمكن أن يصله أي شخص، وخصوصا المدنيين. ولكن عندما تحتله مجموعات مسلحة او قوات رسمية، لن يتمكن الناس من الوصول إليه بحرية وبشكل إنساني."

المصدر: شبكة الأنباء الانسانية (إيرين)TP<sup>28</sup>PT

### الحصول على التعليم

أما نظام التعليم في العراق فهو الآخر يعاني بسبب الانعدام الشديد للأمن. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن 92 % من الأطفال يعانون من صعوبات في التعلم تعزى في مجملها إلى جو الخوف السائد. TP<sup>29</sup>PT فالمدارس مغلقة بشكل منتظم بسبب خوف المدرسين والطلبة من الحضور. ولعل أكثر من 800 ألف طفل قد تركوا مدارسهم الآن وفقا لتقديرات حديثة قدمتها منظمة إنقاذ الطفل البريطانية، بزيادة عن الاعداد المسجلة عام 2004، والتي قدرت ب 600 ألف طفل. TP<sup>30</sup>PT ويظهر تقرير حديث للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بأن المدارس قد أصبحت ملاجئ للنازحين في الداخل لدى بعض المجتمعات، مما يجبر الطلبة على البقاء في البيت او الدراسة في ظروف صعبة، TP<sup>31</sup>PT في حين تم اختراق الجامعات، من البصرة في الجنوب وحتى كركوك والموصل في الشمال، من قبل الميليشيات، كما تتلقى الطالبات التهديدات بشكل متكرر لعدم ارتدائهن الحجاب. TP<sup>32</sup>PT

### التهجير

هنالك ما يزيد عن المليون نازح داخل العراق نتيجة للظلم الذي وقع عليهم في ظل النظام السابق، ومن جراء العمليات العسكرية الأخيرة والعنف الطائفي والتخويف. TP<sup>33</sup>PT ووفقا لمنظمة اليونيسيف، فإن ما نسبته 70 % من النازحين في الداخل هم من النساء والأطفال. TP<sup>34</sup>PT وتفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما يزيد عن 820 ألف شخص قد نزحوا لأسباب العنف الطائفي منذ تفجير مرقد الإمامين العسكري في شهر شباط لعام 2006. TP<sup>35</sup>PT كما شهدت بعض المحافظات المركزية زيادة بلغت عشرة أضعاف في عدد النازحين في الداخل منذ مطلع عام 2006. TP<sup>36</sup>PT ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة فإن التمويل المحدود يعني عدم تلبية احتياجات العديد من النازحين. TP<sup>37</sup>PT

"أنا نازح منذ 23 آذار لعام 2006 عندما جاء المتمردون إلى منزلي في منطقة الكاظمية في بغداد وأمهلوني مع عائلتي 24 ساعة لإخلاء المنزل. أعول زوجة وأربعة أطفال لكني لا املك أية وظيفة منذ أن تم تهجيرني. نحن



الآن نعيش في هذا المخيم الفقير المخصص للعائلات النازحة، كما لا نملك المال لأننا أنفقنا كافة مدخراتنا البالغة ألف دولار أمريكي في شراء الطعام لعائلتي. والأُن نحن معتمدون كلية على المنظمات المحلية غير الحكومية في الحصول على المساعدات لأن حكومة العراق المركزية لم تفعل شيئاً لمساعدتنا.

" المنظمات المحلية غير الحكومية تساعدنا في الحصول على الملابس والطعام و أحيانا الدواء، غير أن الدعم بدأ يشح خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. هنالك حوالي الألفي شخص يعيشون في هذا المخيم وجميعنا يعتمد على المساعدة. وفي واقع الأمر كان لدي خمسة أطفال قبل ثلاثة أشهر إلى أن مات الأصغر من الجفاف. حسن، الذي كان عمره سنتين فقط، أصابه إسهال شديد لشربه ماءً غير نظيف، ولأننا لم نملك ثمن الطعام المغذي له. " - حسين إباد، 38 عاماً.

المصدر: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) TP<sup>38</sup>PT

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن آليات التغلب على المشاكل الأولية في تعايش النازحين في الداخل والمجتمعات المضيفة قد تم استنزافها لأن التهجير أخذ شكلاً أكثر ديمومة. TP<sup>39</sup>PT فبعض المحافظات داخل العراق بدأت تشعر بانها اكتظت بأعداد النازحين لذا تحاول إغلاق حدودها أمام المزيد منهم من مناطق أخرى. TP<sup>40</sup>PT فيعيش الآف النازحين ممن ليس لديهم أية روابط أسرية أو موارد مالية في المباني العامة أو المدارس حيث يكونون عرضة للطرد دوماً أو الإخلاء أو يقيمون في ملاجئ عشوائية عرضة للاستهداف بدون ماء أو كهرباء، أو يلجأون في مخيمات تقيمها لهم جمعية الهلال الأحمر العراقية. TP<sup>41</sup>PT

قامت الجماعات الطائفية باستهداف وبهجوم متعمد على نحو خمسين ألف لاجئ فلسطيني وسوري وإيراني يعيشون في العراق. وعلى وجه الخصوص فإن أمن ما يقارب الـ 34 ألف فلسطيني قد تدهور بشكل كبير، مما أجبر الآلاف منهم على الانتقال إلى أماكن أخرى داخل البلد أو الهرب إلى الأردن أو سوريا، بحيث غالباً ما يبقون عالقين لفترات طويلة في مناطق حيادية إلى أن تقرر الحكومات المضيفة السماح أو عدم السماح لهم بالدخول.

ويعيش نحو 1,400 فلسطيني في ظروف بائسة في مخيمات للاجئين على الحدود العراقية السورية غير قادرين على عبور الحدود إلى سوريا، الدولة التي تعاني بالفعل في محاولة التأقلم مع استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين والفلسطينيين

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين TP<sup>42</sup>PT

وكما تشير لجنة الصليب الأحمر الدولية فالطريقة الأكثر فعالية في منع التهجير هي احترام حقوق السكان المدنيين عند حدوث صراع مسلح أو أحداث العنف الأخرى. فلا ينبغي ترك أي شخص محتاج بدون مساعدة أو حماية. TP<sup>43</sup>PT غير أن هذا لم يحدث في العراق إلى الآن. فعلى كل من الحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات والقوات المسلحة العراقية والعناصر الأخرى الغير تابعة للدولة أن يقرروا بأن النازحين في الداخل يحميهم قانون

حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يتعين الاعتراف بأن هؤلاء النازحين هم من أكثر الشرائح حاجة من بين السكان. وتصف المبادئ الإرشادية حول التهجير الداخلي TP<sup>44</sup>PT، والتي قدمت إلى الأمم المتحدة عام 1998، حقوق النازحين في الداخل في مختلف مراحل التهجير وحتى مرحلة العودة السالمة أو إعادة التوطين. كما تشمل هذه المبادئ على منع التهجير. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ غير ملزمة قانونياً، فإنها تعتبر إشارة واضحة إلى التزامات في القانون الدولي وتقدم تعليمات عملية وقيمة للحكومات والسلطات والمنظمات ما بين الحكومات في عملهم المتعلق بالنازحين في الداخل. وعلى كافة الأطراف أن تلتزم بتلك الخطوط العريضة في تعاملهم مع النازحين داخل العراق.

## اللاجئون

يقدر عدد العراقيين الذين فروا إلى دول مجاورة بأكثر من مليونين. فسوريا تضم ما يقارب 1.4 مليون لاجئ عراقي، ويقدر عددهم في الأردن بـ 750 ألفاً، وفي دول الخليج بـ 200 ألف، وفي مصر بـ 80 ألفاً، وفي لبنان بـ 40 ألف لاجئ عراقي TP<sup>45</sup>PT. وبتراوح عدد العراقيين الذين يغادرون منازلهم شهرياً بحثاً عن الامن داخل أو خارج العراق ما بين 40 ألفاً - 50 ألفاً. TP<sup>46</sup>PT ووفقاً لإحصائيات المنظمة الدولية للاجئين فالعراق الآن يشكل أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في العالم. TP<sup>47</sup>PT

كما ان الأقليات الهاربة من الاضطهاد تشكل اضافة إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين والأشخاص النازحين. أما المسيحيون – والذين يشكلون ما بين 8 - 12 بالمائة من عدد سكان العراق – فهناك تقارير متزايدة عن تعرضهم للتمييز في سوق العمل أو الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما انهم يخشون على وجه الخصوص من هجمات الميليشيات. TP<sup>48</sup>PT ومن بين المليون ونصف المليون آشوري الذين كانوا يعيشون في العراق قبل عام 2003 فإن نصفهم قد غادر العراق ويحاول الـ 750 ألف الباقون منهم أن ينتقلوا إلى مناطق أكثر أمناً. TP<sup>49</sup>PT أما اليزيديون العراقيون والذين يبلغ عددهم 550 ألفاً فيواجهون هم بدورهم التهديدات وهجمات العنف كما هو الحال لدى التركمان والأكراد، اذ ينظر البعض الى هذه المجموعات على أنها ذات انتماء لقوى خارجية. TP<sup>50</sup>PT

ويخسر العراق أيضاً موظفيه المتعلمين من العاملين في مجال الخدمات العامة بأعداد كبيرة. وتشير التقارير إلى أن بعض الجامعات والمستشفيات في بغداد قد خسرت ما يقارب 80 % من كوادرها المهنية. TP<sup>51</sup>PT فقد غادر العراق ما لا يقل عن أربعين بالمائة على الأقل من المتخصصين في كافة المجالات ومن بينهم الأطباء والمعلمون ومهندسو المياه منذ عام 2003. TP<sup>52</sup>PT

كما حاولت العديد من النساء الهرب إلى دول مجاورة للحصول على عمل، لتأمين الدخل لعائلاتهن الموجودة في العراق. وقد وجدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالات متعددة لنساء يافعات

وعدن بوظائف في سوريا، واللاتي تبين لدى وصولهن إلى البلد بأنهن يتعرضن للاستغلال من قبل تجار الجنس. TP<sup>53</sup>PT

ويعتبر تقديم المأوى للاجئين العراقيين التزاما دوليا قانونيا على موقعي ميثاق 1951 وبروتوكول 1967 المتعلق بوضع اللاجئين. TP<sup>54</sup>PT ولا يتعين أن يقع العبء على الحكومات الإقليمية فقط كالحكومة السورية والأردنية. ومن الضروري أن يلتزم المجتمع الدولي، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، بمسؤولياته في تقديم المأوى لأولئك الذين يفرون من انعدام الامن ومن العنف في العراق وفي تقديم المساعدة للاجئين الذين يبقون في المنطقة.

## 2. مواجهة التحديات في تقديم المساعدات الإنسانية

كان تركيز الحكومة العراقية والمانيين وحكومات الائتلاف ونظام الأمم المتحدة على التنمية وإعادة الاعمار وبناء المؤسسات السياسية، مغفلين صراع العديدين اليومي المرير للبقاء. ويقع على كافة تلك الاطراف إلتزام أخلاقي وسياسي، والتزام قانوني على الحكومات، للعمل على الدفاع عن عموم العراقيين المتضررين من الصراع. ومن وجهة نظر كل من منظمة أوكسفام ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، يمكن لكافة الأطراف أن تلعب دورا أكبر مما يقومون به في الوقت الحاضر سواء في مناطق العنف الشديد أو الأجزاء الأهدأ في البلاد والتي لجأ إليها الكثيرون.

وتبين مرونة العاملين في المجال الإنساني في العراق ، أنه في الوقت الذي توجد فيه العديد من التحديات ، وحيث التصميم والتفكير الابداعي فهناك وسائل لمساعدة المحتاجين. وبفهم المعوقات الموجودة وفهم الطرق التي يمكن معالجة هذه المعوقات من خلالها، يصبح من الممكن تحسين الاستجابة الإنسانية في العراق والاستعداد للمستقبل.

### العنف ونقص وصول المساعدات الإنسانية

لقد أصبحت السيارات المفخخة والتفجيرات على جانب الطريق والتفجيرات الانتحارية وهجمات القناصة والخطف وإطلاق النار من السيارات المسرعة والتعذيب والقتل الطائفي واقعا يوميا في العديد من مدن العراق. وتفيد تقارير بأن الميليشيات والعصابات الاجرامية اصبحت نتحرف وتتواطأ مع قوات الامن العراقية بشكل متزايد. TP<sup>55</sup>PT وتزعم بعض الميليشيات انها توفر للمجتمعات المحلية الحماية التي لا يمكن ان توفرها اجهزة تطبيق القانون التابعة للدولة. TP<sup>56</sup>PT كما تقدم بعض الميليشيات دعما معاشيا، بما في ذلك المستلزمات الأساسية. TP<sup>57</sup>PT

إن قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الطارئة تتأثر بشدة بالعنف وانكار حقوق المدنيين في الحصول على المساعدات. وتعتبر المناطق الأكثر احتياجا هي الأكثر انعداما للأمن والأقل في القدرة على الوصول إليها. وقد قتل ما لا يقل عن 88 من موظفي المساعدات الإنسانية في العراق منذ شهر أيار لعام 2003 ، TP<sup>58</sup>PT في حين كان موظفو المنظمات غير الحكومية من أكثر الضحايا، بينما اختطف آخرون وأطلق سراحهم بعد المرور بتجارب مضيئة. TP<sup>59</sup>PT

خلال بعض العمليات العسكرية، كانت القوات متعددة الجنسيات في العراق وقوات الامن العراقية تحاصر منطقة ما ولا تسمح لأحد بالدخول اليها او الخروج منها. إن الوجود العسكري المكثف في مناطق ترغب المنظمات غير الحكومية بالدخول إليها لتقديم المساعدة يمكن أن يزيد مستوى الخطر الذي تواجهه فرق التوزيع. كما تشكل نقاط التفتيش وحظر التجوال وإغلاق الطرق والتغييرات المفاجئة في الوصول إلى البلدات والمدن لأسباب أمنية قيودا كبيرة على قدرة المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية.

وتقع على المجموعات المسلحة في العراق، بمن في ذلك القوات متعددة الجنسيات وقوات الامن العراقية والمليشيات المحلية والتمرديين، التزامات قانونية بعدم المساس بحياة المدنيين أو ممتلكاتهم أو بناهم التحتية. TP<sup>60</sup>PT وإلى جانب الأمم المتحدة، تقع على الحكومات الأجنبية والحكومة العراقية مسؤولية إيجاد سبل لضمان تحقيق الظروف المناسبة لإيصال المساعدات. وعلى المستوى العملي، يمكن تسهيل خلق مساحات إنسانية من خلال التوصل إلى اتفاقيات لوقف إطلاق النار بين اطراف الصراع للسماح بإيصال المساعدات والإغاثة الإنسانية، وخصوصا قوافل المساعدات التابعة لنظام التوزيع العام وطلبات المستلزمات الطبية.

وتعمل القوات متعددة الجنسيات في العراق بانتداب من الأمم المتحدة، والتي تلزمها بالعمل وفقا للقانون الدولي للمشاركة في تقديم المساعدات المادية للسكان ولتسهيل الحصول على المساعدات الإنسانية. TP<sup>61</sup>PT غير ان القوات متعددة الجنسيات في العراق لا تلقى قبولا بشكل كبير من قبل العراقيين ولا ينظر إليها كطرف محايد في الصراع. فيجب ألا تكون هناك مساهمة لهذه القوات في الجهود الإنسانية إلا كخيار أخير عند انعدام الوسائل المدنية لتلبية الاحتياجات الطارئة ووفقا للمبادئ الدولية في استخدام قدرات الدفاع العسكري والمدني في الحالات الطارئة والمعقدة. وإذا ما حصلت هذه الجهود الإنسانية، يجب عدم الخلط بين الأطراف العسكرية، الذين يقدمون مساعدات مادية، وبين موظفي الإغاثة الذين يقدمون المساعدات الإنسانية استنادا إلى مبادئ الحيادية والاستقلالية. وقد افادت كل من المنظمات غير الحكومية المحلية وتلك الدولية بان بعض المجتمعات المحلية لا تقوم بهذا التمييز، الامر الذي يعرض العاملين في مجال العمل الإنساني للخطر. TP<sup>62</sup>PT

وتواجه المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة مشاكل متزايدة يعود معظمها الى الاصول الطائفية، أديانة أو جنسية الأشخاص الذين يحضرون المساعدات. وفي بعض الاحيان لا يمكن الوثوق إلا بأشخاص محليين من المنطقة للقيام بذلك.

## استجابة الحكومة العراقية

## تحمل المسؤولية

لم يحقق قادة الوحدة الوطنية بعد و حتى اليوم فإن الحكومة الوطنية غير قادرة على ان تظهر أن لديها هيكلية وزارية فاعلة او انها قادرة على الحكم في العديد من المناطق. TP<sup>63</sup>PT فالحكومة العراقية تعمل في ظروف أمنية مشددة حيث الحركة مقيدة بشدة وحركات التمرد قد قطعت أوصال المحافظات والمكاتب الحكومية عن بعضها البعض. مفهوم أن المخاوف الأمنية تغطي على بقية الأولويات. والمسؤولون الحكوميون منشغلون بشكل متزايد ومبرر بأمن أسرهم في ظل الأعداد المتزايدة للاغتيالات وحالات الاختطاف.

و يجعل مزيج من العوامل مثل ظهور اعداد كبيرة من المسؤولين وفقدان الموظفين الذين يغادرون العراق والانشقاقات داخل الحكومة، كل ذلك يجعل من الصعب الوصول الى رأي موحد في أية قضية بما في ذلك الاستجابة الإنسانية. ومما لا يخدم هنا أن السلطات العراقية قد اعترفت مؤخرا فقط بأن هنالك أزمة إنسانية فعلا. TP<sup>64</sup>PT كما ان العراق في قبضة التدهور الاقتصادي والتعثر في عملية إعادة الاعمار والفساد الكبير. TP<sup>65</sup>PT ففي عام 2006 صنف مؤشر منظمة الشفافية الدولية لمفهوم الفساد ، العراق في المرتبة رقم 160 عالميا، مما يجعلها أسوأ حالا من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. TP<sup>66</sup>PT

ورغم تلك المشاكل وشدتها تبقى الحكومة العراقية المسؤولة الاولى و الرئيسية عن تزويد المواطنين بالغذاء والخدمات الأساسية بما في ذلك الإسكان والرعاية الصحية والمياه والصرف الحي والكهرباء والتعليم. لذلك يتعين عليها أن تلعب دورا رياديا في تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان بشكل حيادي.

وفي ظل وجود اربعة ملايين عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، يتعين على الحكومة العراقية بذل جهود متجددة في تحسين وتوسيع عمل نظام التوزيع العام للسلع الرئيسية والذي يعتمد عليه العديد من العراقيين منذ اوائل التسعينيات والذي يشكل شبكة أمان أساسية للفقراء والمعرضين للأخطار. وكما توصي المنظمة الدولية للاجئين، فإن على الحكومة تأسيس نظام مؤقت لبطاقات الحصص التموينية الموزعة عن طريق نظام التوزيع العام حتى يتمكنوا من تلقي سلاتهم من البضائع بعيدا عن المضامين الحساسة سياسيا لإقامتهم الدائمة أو حقهم في التصويت.

وكما ذكرنا سابقا، فهناك اولوية اخرى أمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي تحقيق زيادة كبيرة في المخصصات الشهرية البالغة 100 دولار أمريكي للأسر التي تعيلها الأرامل بحيث تقترب من متوسط الراتب الشهري البالغ 200 دولار أمريكي، اضافة الى توسيع نطاق المستفيدين ليشمل فئات السكان التي تتعرض للإستهداف، كالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي و النازحين. وباستخدام الأرقام الواردة في هذا التقرير فإن ذلك يعني أن راتبيا شهريا يقدر ب 200 دولار أمريكي لما يقارب مليون أسرة - أي ما يعادل ستة ملايين شخص (استنادا

إلى أن متوسط عدد أفراد العائلة هو ستة أشخاص (TP<sup>67</sup>) - قد يكلف 200 مليون دولار أمريكي شهريا أو 2,4 مليار سنويا.

وتعد اللامركزية إحدى وسائل تحسين مستوى تقديم الخدمات الأساسية. فعلى الحكومة أن تتبع نظام اللامركزية ازاء مسؤوليات إيصال الخدمات إلى الشعب بما في ذلك توزيع الحصص التموينية والمستلزمات الطبية. ومع وجود بغداد في قلب العنف وانعدام الامن، فقد أصبحت متطلبات الموافقة والتوثيق من العاصمة تعني ان المساعدات ستستغرق وقتا أطول للوصول إلى المحتاجين إليها. ففي الوقت الحاضر يجب ان ترسل المعونات الإنسانية القادمة إلى العراق إلى بغداد أولا حيث تحفظ في سبعة مخازن ضخمة للتأكد من ضمان جودتها قبل توزيعها على بقية أرجاء البلاد. وبالتالي أصبح هناك مخزون ضخم من الغذاء والمستلزمات الطبية التي لا توزع على المجتمعات العرصة للاستهداف. وهذا يعني أيضا انه في حال تعرض أحد المخازن للضرر خلال العنف المستمر، كما حصل مؤخرا عندما احترق المخزن الذي يحتوي مستلزمات طبية، فلن تكون هناك إمدادات احتياطية في مكان آخر من البلاد.

ويمكن معالجة هذه المشكلة بتفويض السلطات المحلية بخص الامدادات الطارئة وتوزيعها على محافظاتنا، بالإضافة إلى اتباع نظام أكثر شمولا في تخزين الإمدادات في أرجاء العراق. كما يتعين إعطاء المحافظين المحليين المسؤولين عن تلك المهام الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المهام.

أما الوزارات التي تلعب أدوارا رئيسية محددة فتشمل وزارة التجارة ، وهي المسؤولة عن نظام التوزيع الغذائي العام، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهي المسؤولة عن دفع رواتب الضمان الاجتماعي، ووزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة الصحة. ويتعين تخصيص الأموال الضرورية لتلك الوزارات لتمكينها من إيصال المساعدات. ويمكن المساعدة في التنسيق بتشكيل فريق وزاري يتعامل مع الاحتياجات الإنسانية، بحيث يشتمل الفريق على وزارتي المالية و الداخلية.

ولا يمكن للحكومة العراقية أن تقوم بذلك لوحدها بدون دعم من الحكومات الدولية ذات القدرة والنفوذ في العراق. فعلى تلك الحكومات، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، أن تدعم وزارات الحكومة العراقية بتقديم الدعم الفني لضمان تقديم الحكومة الخدمات الأساسية لشعبها. وقد يبدأ ذلك بمساعدة وزارة التجارة العراقية على إصلاح نظام التوزيع العام لديها. TP<sup>68</sup>

## الأموال المتوفرة

لدى الحكومة العراقية أموال متوفرة يمكنها استخدامها في المساعدة على إيصال المعونة الإنسانية. بإمكان الحكومة ان تحصل على الأموال من عائدات النفط إضافة إلى الأموال التي يلتزم بها المانحون والتي لم تنفق أبدا حسب ماتم التخطيط له ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى إلغاء بعض المشاريع لأسباب أمنية. فتقول التقديرات لعام 2006 أن ما قيمته 26 مليار دولار أمريكي لم يصرف لعدم القدرة على تنفيذ المشاريع المخطط لها. TP<sup>69</sup>PT ففي الوقت الذي تكون فيه مشاريع عملية إعادة الإعمار في غاية الأهمية لتطور العراق، في ضوء الأزمة الإنسانية الحالية، يتعين إعادة تخصيص الأموال غير المصروفة لتلبية الاحتياجات العاجلة. بما في ذلك إصلاح نظام التوزيع العام وزيادة رواتب الضمان الاجتماعي للمجموعات الأكثر عرضة للاستهداف.

وهناك حاليا آليتان للتمويل موجهتان نحو إعادة الإعمار في العراق: الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق والعهد الدولي للعراق، والذي أطلق في شهر أيار لعام 2007، ليحل محل الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق. وليست هنالك أية تسهيلات لتمويل المساعدات الإنسانية. وفي مؤتمر عقد مؤخرا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وضع اللاجئين العراقيين، وعدت الحكومة العراقية بتنفيذ مشروع كلفته 25 مليون دولار أمريكي لدعم مواطنيها ممن فروا إلى الخارج. ففي الوقت الذي تعتبر هذه الخطوة بداية جيدة وواعدة، شريطة أن تذهب تلك الاموال إلى أكثر الناس حاجة، تبرز الحاجة إلى التزامات مشابهة لتلبية احتياجات العراقيين الذين بقوا داخل البلاد.

### الإطار القانوني للمجتمع المدني

تواجه كافة المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية العراقية، تحديات إضافية في قدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية بسبب مشاكل متعلقة بالتشريعات. وكانت هنالك محاولات من قبل سلطة الإنتلاف المؤقتة والحكومة العراقية لسن قانون يحكم منظمات المجتمع المدني والتي اعتبرت محاولات مقيدة ورفضتها المنظمات غير الحكومية والبرلمان العراقي كذلك. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مجموعة من مسودات القوانين مع لجنة المجتمع المدني في الحكومة العراقية. وكانت آخر مسودة، والتي قبلتها المنظمات غير الحكومية على العموم، قد تم تقديمها لكن البرلمان لم يبيت فيها إلى الآن. فمن دون هذا الإطار القانوني، تقيد لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق أن عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل مقيدة بالأشكال التالية:

- يطلب معظم المانحين ومنظمات تقديم المنح أن يتم تسجيل المنظمات غير الحكومية قبل الموافقة على دخولها في أية اتفاقية تمويل. وهناك قوانين تسجيل مؤقتة للمنظمات غير الحكومية العاملة في العراق ولكن هذه القوانين لا تتمتع باطار قانوني داعم، وتظل عرضة للتغييرات بشكل مستمر ، مما يجعل من الصعب تلبية متطلبات وشروط المانحين.



o العمل ضمن الإطار القانوني مهم جدا للطريقة التي ينظر بها الآخرون إلى المنظمات غير الحكومية. وفي ظل السياق العراقي من العنف وعدم الأمن ، فمن الضروري جدا أن يكون الوضع القانوني لتلك المنظمات واضحا ومعترفا به من قبل الآخرين وبميزهم عن المتعاقدين الشخصيين أو عن المنظمات المرتبطة بحكومة الإنتلاف. وحتى تكون شرعيتها كاملة، تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى حفظ حقوقها في القانون.

وفي الوقت الذي يكون من الضروري توفير آلية لتحديد هوية المنظمات غير الحكومية الشرعية، من المهم أيضا القيام بذلك بطريقة يتم من خلالها بناء الثقة بين هذه المنظمات والحكومة، وتحترم استقلالية هذه المنظمات. مثل هذه الثقة مفقودة في الوقت الحالي في ظل ازدياد عدد موظفي الإغاثة الإنسانية الذين قتلوا، و أصبحت كافة المنظمات غير الحكومية تخشى بشكل متزايد من أن يساء استخدام قواعد بياناتها التي تجمعها الحكومة العراقية. TP<sup>70</sup>PT ويتعين وجود عملية تشريع شاملة، كذلك الحالية بين الامم المتحدة والبرلمان العراقي، تعمل على ترسيخ تلك الثقة.

## الاستجابة غير الحكومية

### وجود المنظمات غير الحكومية في العراق

كانت هناك قلة من المنظمات غير حكومية الوطنية في العراق قبل عام 2003 باستثناء المنطقة الكردية المستقلة في الشمال. وبحلول تموز من عام 2006 أصبح هناك ما يزيد عن 11 ألف منظمة من منظمات المجتمع المدني، TP<sup>71</sup>PT وذلك وفقا لتقديرات وزارة المجتمع المدني. وبحلول تشرين الأول من عام 2006 قررت الوزارة بأن 2775 من هذه المنظمات مسجلة وشرعية. TP<sup>72</sup>PT ولعل جزءا بسيطا منها لديه إمكانية أو برامج تقديم المساعدات الطارئة، إلا انها تظل تسعى لتلبية احتياجات الشعب العراقي ولديها المعلومات الدقيقة عن المناطق المحلية واحتياجاتها ولديها بعض القدرة على الوصول إلى تلك المناطق.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 قامت الدكتورة الصيدلانية رشاد زيدان بانشاء جمعية المعرفة للمرأة العراقية استجابة لاحتياجات النساء اللواتي يعملن للحفاظ على تماسك عائلاتهن ومجتمعاتهن. فهي مصممة على تخفيف معاناة النساء العراقيات من خلال تقديم الموارد المالية والوظيفية والطبية والتعليمية. كما تقدم المؤسسة الخدمات الصحية الأساسية والقروض المالية وتعليم الأطفال في المدارس ودورات للنساء في تطوير مهارات القراءة والكتابة والمهارات القابلة للتسويق. وتوظف المنظمة حاليا سبعين شخصا ولديها 300 متطوع في جميع أرجاء العراق.

وقد انخفض عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في العراق إلى أقل من ثلث عددها الأصلي مقارنة بشهر تموز عام 2003. TP<sup>74</sup>PT غير أن ثمانين منهم مازالوا يعملون في داخل البلد أو يقومون بدعم الشركاء المحليين بمن فيهم أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، ولخمس وأربعين منهم برامج أو إمكانيات لتقديم المساعدات الطارئة. TP<sup>75</sup>PT وفي الوقت الذي تعتمد المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل كبير على الموظفين المحليين في القيام بالعمل في وسط وجنوب العراق، فإن هنالك عددا من الموظفين المغتربين والموجودين في أرجاء العراق كافة وخصوصا في المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق في الشمال ممن اكتسبوا الخبرة منذ عام 2003 وما قبل ذلك.

والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر 400 موظف في كل من العراق والأردن. TP<sup>76</sup>PT وعلى الرغم من عدم وجود طاقم دائم من غير العراقيين في بغداد، لا تزال الفرق تزور بغداد بشكل منتظم. فالحركة لديها مكاتب في دهوك والسليمانية والنجف ومكثبين إضافيين في الربيعة وطربيل. كما تدير وفودا فرعية في كل من إربيل والبصرة. وتستمر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إدارة وتوسيع عملها في تحسين المياه والصحة العامة والبنية التحتية للمرافق الطبية وتزويدها بالمستلزمات الطبية والجراحية من خلال الموظفين المحليين والمتطوعين. لدى جمعية الهلال الأحمر العراقية ما يزيد عن 1500 موظف و 9000 متطوع يعملون داخل العراق وهم يغطون البلد بأكملها.

وتقوم كل من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعية الهلال الأحمر العراقية معا بتقديم المساعدات الطارئة الشهرية لستين ألف شخص بمن فيهم العائلات النازحة ومن يستضيفهم. وكان ما يصل إلى 83 ألف شخص بمن فيهم العائلات النازحة قد حصلوا على إمداداتهم من الماء من خلال المشاريع الطارئة للحركة في مجالات المياه والصحة العامة الطارئة. وفي الاجمال فإن ما يزيد عن أربعة ملايين شخص استفادوا من مشاريع المياه والصحة العامة. TP<sup>77</sup>PT وقد أفادت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بأنها قادرة على توسيع عملياتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للشعب العراقي. وفي شهر أيار لعام 2007 طلبت الحركة من المانحين 29 مليون دولار أمريكي إضافي ليكون هذا العمل ممكنا.

كما كانت الجمعيات الخيرية الاسلامية العالمية في الغرب مفيدة أيضا في تقديم الدعم المستمر للعراق خلال سنوات العقوبات المفروضة وبعد حرب عام 2003. حيث يتم تقديم الدعم المادي والفني من قبل منظمات مثل الإغاثة الاسلامية وإغاثة المسلمين، مع التركيز على البرامج الإنسانية ورعاية الأيتام. كما تلعب منظمات إقليمية أخرى دورا هاما في الاستجابة للأزمة الإنسانية. فجمعية الهلال الأحمر القطرية تواصل دعمها للمنظمات غير الحكومية الوطنية في العراق وجمعية الهلال الأحمر العراقية. أما مجلس إغاثة اللاجئين العراقيين، والموجود في طهران، فيقدم ايضا

المساعدة للاجئين. وتقدم مؤسسة الخميني، وهي جمعية خيرية إسلامية، المواد الصحية الأساسية والأغذية والغذاء إلى النازحين في جنوب البلاد.

وهناك أحزاب سياسية كبيرة كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامية والتحالف الصدري وتحالف الديمقراطيين المستقلين والحزب الإسلامي العراقي، جميعها لديها شبكات اجتماعية قوية تسعى جاهدة لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء ورعاية صحية. وتساهم الأحزاب الأصغر مثل الحركة الدستورية الملكية والتحالف الهاشمي العراقي في التمويل لتقديم الخدمات الأساسية لمناطق دوائرها. وغالبا ما توزع المساعدات عن طريق مؤسسات دينية كالمساجد والتي تدعمها أحزاب سياسية. وقد نشرت منظمة نساء من اجل نساء العالمية احصائية في شهر كانون الثاني لعام 2005 والتي أظهرت ان عددا متزايدا من المواطنين قد أصبح معتمدا على الأعمال الخيرية الدينية. TP<sup>78</sup>PT

### التكيف مع انعدام الأمن

قامت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية منها والأهلية في العراق بتطويع سبل عملها وفقا للبيئة غير الأمنة. وتشتمل هذه الاستراتيجيات على ما يلي: استخدام شبكات الاتصال المحلية لتقصي الوضع الأمني، وتحديد قيود الوصول إلى مكان ما وتغيير الخطط وفقا لذلك، إضافة إلى التأكد من أن الطاقم الذي يعمل في منطقة حساسة بشكل خاص ينتمي إلى خلفيات دينية أو ثقافية أو جغرافية ملائمة ولديه الخبرة على التأقلم على العمل في ظروف غير آمنة، وتجنب لفت الأنظار أثناء العمل ( كالعامل باستخدام سيارات غير دالة على هويتهم وتغيير مسارات الطرق وعدم استخدام المكاتب الثابتة بقدر الامكان، ومراعاة تحديد عدد وكميات الموجودات). بتوخي تلك الأساليب تكون المنظمات غير الحكومية هي المنفذ الأساسي لبرامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الانسانية في العراق.

كما قامت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي بقيت في العراق مع بعض موظفيها الدوليين بتغيير أماكن قواعدها بعيدا عن المناطق التي تتميز بالصراع الشديد، ولا يدخلون تلك المناطق إلا لأغراض التقييم السريع أو لإيصال المساعدات. و قام البعض بتغيير مواقع عملهم إلى المناطق المستقرة نسبيا في الشمال وتولوا عملية توصيل الخدمات إلى مناطق أخرى في العراق عندما تظهر الحاجة الطارئة إلى ذلك، ولكن من غير الواضح إلى متى يمكن أن يستمروا على هذا الوضع في ظل انتشار العنف في مناطق كانت من الأجزاء الآمنة في البلاد.

ويعمل لدى معظم المنظمات غير الحكومية الدولية موظفون عراقيون يديرون برامج هذه المنظمات في الداخل بحيث يتم دعم الإدارة واتخاذ القرار من دولة أخرى - وعادة ما تكون الأردن بصفتها دولة مجاورة - أو يتم تمويل وتقديم المشورة لمنظمات عراقية غير حكومية مستقلة. وفي الحالة الأولى قد يتمتع الموظفون داخل العراق باستقلالية عالية أو يتدبروا أمورهم بحرص شديد. وتعرف طرق العمل في ظروف غير آمنة ب "إدارة البرامج عن

بعد." وكما ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "فإن الإدارة عن بعد ليست الطريقة الأمثل، ولكن أين هو البديل لذلك؟ فهذا هو أفضل الحلول القائمة طالما لدينا ما يكفي من المؤشرات ويمكننا أن نرى أثر ما نقوم به. TP<sup>79</sup>PT"

غادرت منظمة أطباء بلا حدود العراق في تشرين الثاني لعام 2004 بسبب الهجمات التي استهدفت منظمات الإغاثة الدولية. ويعمل برنامج الوكالة من عمان في الأردن مقدماً المستلزمات الأساسية للمرافق الطبية. وفي واحدة من المستشفيات التي تدعمها المنظمة تم إجراء 2882 عملية من العمليات الجراحية السريعة في الفترة ما بين شهري تشرين الثاني وكانون الأول لعام 2006 بحيث كان ثلثي الحالات طارئة وما يزيد عن نصفها ناتجة عن العنف.

المصدر: منظمة أطباء بلا حدود TP<sup>80</sup>PT B

عارضت منظمة أوكسفام غزو العراق عام 2003 لأسباب إنسانية، ولكن خلال وبعد فترة الحرب واصلت المنظمة عملها في بغداد وفي جنوب العراق وعلى الحدود بتقديم الإغاثة الإنسانية وإعادة تأهيل امدادات المياه ونظم توفير الصحة العامة التي دمرت أثناء الحرب وخلال فترة الاضطراب اللاحقة. وفي أواخر عام 2003 نقلت أوكسفام موظفيها من العراق بسبب المخاوف الأمنية إلا أنها استمرت في تمويل ونصح المنظمات غير الحكومية العراقية منها والدولية والتي لديها موظفون عاملون في داخل العراق ، من خلال العمل من مركزها في عمان . وكما هو الحال لدى كافة الوكالات الأخرى، يلعب مكتب منظمة أوكسفام في الأردن دور جمع المعلومات والتشبيك في عمان، حيث تتواجد مراكز للعديد من المنظمات غير الحكومية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة.

تمكنت منظمة غير حكومية ( تحجب هويتها لأسباب أمنية) تدعمها منظمة أوكسفام من الاستمرار في إدارة مشروع في الفلوجة لعام 2004 لتقديم الإغاثة في مجال توفير المياه ونظام الصحة والرعاية الصحية على الرغم من احتدام القتال في المدينة في تلك الفترة. وقامت تلك المنظمة غير الحكومية بتوزيع الأدوية والمعدات الطبية على واحد وعشرين مركزاً للرعاية الصحية العامة في مدينة الفلوجة وما حولها، كما قامت بنصب خزانات المياه والمضخات في تلك المراكز.

وبعد القتال في عام 2004، قامت تلك المنظمة بتقديم امكانيات أكبر في توفير المياه ونظام الصحة العامة في المرافق الصحية وقطع غيار اللازمة لها للإحتياجات المستقبلية. وقد سمحت المرونة في تصميم المشروع بإضافة مركز للرعاية الصحية العامة في مدينة الحبابية إلى المراكز العشرين الأصلية. وكان ذلك ضرورياً في ظل الصراع الوشيك في الفلوجة في شهر تشرين الأول من عام 2004 والمتطلبات المتوقعة فيما يخص خدمات المركز.

وتشير الأرقام التي قدمها شريك للمنظمة الدولية للهجرة في الرقابة من محافظة الأنبار والمنتدى الإيطالي للتكافل الى أن عدد النازحين في الداخل الذين وصلوا إلى الحبانية خلال الأزمة كان قد بلغ 24 ألفاً، مما رفع مجموع الأشخاص المستفيدين من خدمات مراكز الرعاية الصحية العامة التي يقدمها هذا البرنامج إلى ما يزيد عن نصف مليون شخص.

## استجابة المانحين الدوليين

### المساعدات الدولية

لم يأخذ إئتلاف الحكومات التي أرسلت قواتها إلى العراق، TP<sup>81</sup>PT بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وتلك التي شكلت سلطة الإئتلاف المؤقتة، بعين الاعتبار الاحتياجات الطارئة التي تنتج عن تدهور الامن مع مرور الوقت. ولم تتوقع حكومات الإئتلاف هذا التدهور الحالي في العنف وانعدام الأمن، بعد أن كانت تأمل بحصول انتقال سلمي إلى مرحلة الديمقراطية والاستقرار في العراق. ونتيجة لذلك كانت خطتهم للاستعداد للطوارئ غير كافية للتعامل مع الاحتياجات الأساسية المتزايدة. وقد ربطت الحكومات الغربية المانحة، والتي كانت في معظمها جزءاً من الإئتلاف، مساهماتها عموماً بجهود الإعمار ونشاطات التنمية. (انظر إلى الجدول رقم 1)

وقد ازداد حجم التمويل لأغراض التنمية والإعمار في العراق والمقدم من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية الإثنى والعشرين بنسبة 992 % ما بين عامي 2003 و عام 2005 ليصل إلى ما قيمته عشرين مليار و 948 مليون دولار أمريكي، في حين انخفض حجم تمويل المساعدات الإنسانية بنسبة 47 % خلال نفس الفترة ليصل إلى 453,43 مليون دولار أمريكي. TP<sup>82</sup>PT وتظهر نتائج دراسة أجرتها منظمة أوكسفام في شهري أيار وحزيران من عام 2007 حول مانحي لجنة المساعدة الإنمائية بأن تمويل المساعدات الإنسانية انخفض بشكل مخيف إلى 95 مليون دولار أمريكي في عام 2006 رغم الازدياد الواضح في الحاجة إليها. أن المجموع الكلي لهذه المساعدة غير كامل لأن 19 فقط من أصل 22 من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية كانوا مستعدين لتقديم البيانات. TP<sup>83</sup>PT غير أن ثمانية من أصل المانحين العشرة الأوائل لأغراض المساعدة الإنسانية في العراق لعام 2005 هم من ضمن المانحين التسعة عشر الذين استجابوا بتقديم المساعدات. وكات الدول التي قدمت الحجم الأكبر من المساعدات هي المملكة المتحدة بما قيمته 9,5 مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية و 162,9 مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنمائية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية بما قيمته 43,1 مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية و 17,826 مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنمائية. TP<sup>84</sup>PT والجدول رقم 2 أدناه يحتوي على القائمة الكاملة لأسماء مانحي لجنة

المساعدات الانمائية والتزاماتهم بالتمويل للمساعدات الإنسانية الطارئة في العراق ما بين العامين 2003 و 2006 والأرقام الموجودة بالخط العريض تمثل أكبر عشرة مانحين في كل سنة.

جدول رقم 1: المساعدات الإنسانية الطارئة والمساعدات الانمائية الرسمية المقدمة للعراق من مانحي

لجنة المساعدات الانمائية (2003-2006) (الوحدة: مليون دولار أمريكي) TP<sup>85</sup>PT

السنة	2003	2004	2005	2006
المساعدات الإنسانية الطارئة من مانحي لجنة المساعدات الانمائية	862,48	875,09	453,43	95
المساعدات لأغراض انمائية فقط (المساعدات الإنمائية الرسمية باستثناء الإنسانية منها)	1,232,50	3,518,73	20,948,6	18,010,1

جدول رقم 2: المساعدات الإنسانية الطارئة المقدمة للعراق من مانحي لجنة المساعدات الانمائية (2003

- 2006) (الوحدة: مليون دولار أمريكي) حسب الدولة TP<sup>86</sup>PT

2006	2005	2004	2003	
1.68	0.01	<b>4.39</b>	<b>28.56</b>	استراليا TP <sup>87</sup> PT
0.1	0.9	1.97	3.47	النمسا
0	0	2.02	4.21	بلجيكا
0	0	0	<b>28,78</b>	كندا TP <sup>88</sup> PT
2.69	<b>4.11</b>	0.49	0	الدنمارك
0	0.53	2.63	4.21	فنلندا

0	2.99	0.93	9.41	فرنسا
0	1.45	1.65	<b>27,53</b>	ألمانيا
غير معلوم	1.99	2.67	3.4	اليونان
1.8	0.1	1.24	5.09	إيرلندا
16.5	0.28	<b>9.06</b>	2.94	إيطاليا
غير معلوم	<b>251.76</b>	<b>624.91</b>	0	اليابان
0.13	0	0	4.18	لوكسمبورغ
2.3	<b>21.81</b>	<b>27.34</b>	<b>70.87</b>	هولندا
0	2.26	1.39	5.97	نيوزيلاندا
11.01	<b>12.31</b>	<b>9.66</b>	<b>51.19</b>	النرويج
غير معلوم	<b>2.83</b>	<b>14.53</b>	0.04	البرتغال
4.00	<b>3.06</b>	<b>9.5</b>	<b>12.15</b>	اسبانيا <sup>89</sup> TP
1.58	<b>2.95</b>	<b>5.56</b>	<b>11.8</b>	السويد
0.57	1.11	1.45	5.18	سويسرا
9.5	<b>19.87</b>	<b>46.84</b>	<b>166.13</b>	المملكة المتحدة
43.1	<b>123.08</b>	<b>107.46</b>	<b>417.37</b>	الولايات المتحدة

وبعد التراجع الكبير في تقديم المساعدات الإنسانية في عام 2006 ظهرت إشارات من مخصصات التمويل لعام 2007، والتي دوت في سجل الامم المتحدة لخدمة تتبع المسار المالي، تفيد بأن المانحين قد يعيدون التركيز الآن على الاحتياجات الإنسانية. ويصل المبلغ، بما في ذلك الأموال الملتزم بها والموعود بتقديمها، إلى ما قيمته 140,6 مليون دولار امريكي. TP<sup>90</sup>PT ويجب أن تتحول الوعود إلى منح ملتزم بدفعها، مصحوبة باتتباع الأساليب المرنة للتمويل.

### المزيد و المزيد من التمويل المرن

وفقا لدراسة أجرتها منظمة أوكسفام في نيسان لعام 2007 حول المنظمات غير الحكومية المحلية منها والدولية، تبين أن ما يزيد عن 80 % من تلك المنظمات قادرة على توسيع نشاطها الإنساني إذا ما زادت سبل الحصول على الأموال. وعلى سبيل المثال أفاد أحد شركاء منظمة أوكسفام في آذار لعام 2007 بأنه قام بتقييم

للمستلزمات الطبية في عدد من المحافظات العراقية ولكن لقلّة الاموال لم يستطع الشريك توسيع نطاق التوزيع. ولأن القيود الامنية تفرض اتباع عدد من قواعد السلامة فإن تكلفة عمليات التوزيع تلك ستكون باهظة. وقامت مؤخرًا كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر العراقية بإطلاق المناشدات لتنفيذ برامجها الأساسية في العراق والتي لم يتم تمويلها بالكامل بعد.

ولم يقدر المانحون ولا منظمات الأمم المتحدة إمكانية تمويل العمل الإنساني في العراق خصوصًا إذا ما وجدت رغبة أكبر في دعم العمليات داخل العراق التي تختلف عن الأشكال التقليدية المتمثلة في التوصيل والمتابعة والتقييم، والتي قد تكون أكثر كلفة لكنها تقدم ضمانات منطقية أكثر بانفاق المال في الأوجه المخصصة له بحيث تلبى تلك الضمانات الحد الأدنى من المتطلبات. والأشكال غير التقليدية في إيصال المساعدات المذكورة في الجزء المتعلق باستجابة المنظمات غير الحكومية أعلاه. وتشتمل عمليات المتابعة والتقييم في العراق موظفي المنظمات غير الحكومية أو المستشارين الموظفين محليًا ممن يجمع المعلومات عن مدى الاحتياجات مباشرة من القادة المحليين ومن المسوحات غير الرسمية حول السكان المحليين والمجموعات الموجودة في كل مجتمع، ومن ممثلي الوزارات في حال تواجدهم في منطقة معينة. كما تستخدم سبل التقييم السريعة بحيث يتم تعريف مجموعة من المؤشرات من قبل المنظمات غير الحكومية استنادًا إلى أحكام نوعية. TP<sup>91</sup>PT

فعلى سبيل المثال يتردد بعض المانحين في تمويل برامج يتم إدارتها "عن بعد" أو لأنها ليست مرنة بدرجة كافية مع التغييرات الحاصلة في التنفيذ والتي قد تتطلبها الاعتبارات الأمنية. وهذا الافتقار إلى الوعي مثير للدهشة لأن ما يوصف بـ "إدارة البرامج عن بعد" كان في الأصل من أحد الأساليب المتبعة عند المنظمات الإنسانية لعدة سنوات في مناطق مثل أنغولا وجنوب السودان وأوغندا والشيشان ودارفور و غزة وبعض المناطق الأخرى.

وحسب أبحاث أخيرة أجراها مركز فينشتاين الدولي، فقد تسبب موظفون من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات للأمم المتحدة ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية في رفع درجة نقص المرونة والوصول إلى أموال المانحين، الأمر الذي يعتبر تهديدًا للبرامج الإنسانية الحالية والمخطط لها. وتلحظ المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق وذات سجل في العمل هناك وجود العيوب الكبيرة والتي تتسبب في إغلاق بعض تلك المنظمات حتى مع تزايد حجم الاحتياجات. TP<sup>92</sup>PT

رغم مخاوف بعض المانحين، فقد وجدت المنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الأحمر العراقية سبيلًا للتقييم السريع ومتابعة السكان العرضة للاستهداف. ويجري ذلك بشكل أساسي من خلال وسائل مسح غير رسمي مع القادة المحليين والمجتمعات التي شكلت المنظمات معها علاقات جيدة لتثبيت وجودها في المقام الأول. وهناك طرق ناجحة أخرى للتحقق من تنفيذ المشروع. وقد اعتمد أحد أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية وأحد شركاء



منظمة أوكسفام على المعارف الشخصية في العديد من مواقع المشروع (وهم أشخاص مستخدمون لفترة عقد تبلغ ثلاثة أشهر) لمتابعة وتقييم وتقدير أثر تلك المشاريع. وقد اشتمل ذلك على دراسات حول الأشخاص المنتفعين من المشاريع وفحص لمجموعة من المؤشرات المتفق عليها قبل وبعد تنفيذ المشروع.

ومن الأمور الأخرى التي قد تعرقل توفر التمويل بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية العراقية منها والدولية هو سياستها في عدم قبول الأموال التي تأتي من مصادر قد تقلل من استقلالها وتعرض أمنها للخطر. وفي حالات الصراع، فعلى المنظمات الإنسانية أن تحرص على أن تراها المجتمعات المحلية أو الجماعات المسلحة كأطراف حيادية وغير منحازة. حتى لا تصبح هدفاً بحد ذاتها، وحتى تتمكن من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

وفي حالة العراق، لا تقبل منظمة أوكسفام التمويل من دول لديها قوات هناك. وإذا ما قامت حكومة بتغيير واضح في سياستها تجاه الحرب بما يظهر حياديتها، فإن أوكسفام ستدرس الموافقة على قبول تمويل منها. وقد أظهرت دراسة لمنظمة الأوكسفام في نيسان لعام 2007 عن أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بأن نصف هؤلاء الأعضاء قادر على توسيع نطاق العمل الإنساني عند حصولهم على تمويل أكبر من غير دول التحالف على وجه الخصوص.

و كانت نسبة 94 % من الأموال التي التزم المانحون من لجنة المساعدات الإنمائية بدفعها للمساعدات الإنسانية في عام 2005 مقدمة من حكومات الإئتلاف. ويشكل ذلك عبأ على مانحي لجنة المساعدات الإنمائية الذين لم يكونوا جزءاً من الإئتلاف أو الذين سحبوا قواتهم من العراق ( النمسا وبلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا والمانيا واليونان وإيرلندا ولوكسمبورغ والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا) إضافة إلى المانحين متعددي الجنسيات كدائرة المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية، والمانحين الغير تقليديين كدول الخليج، للمساعدة في تقديم المزيد من التمويل الحيادي.

وكان قرار المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية بعدم الالتزام بتقديم منح إنسانية جديدة لعام 2005 قد أدى إلى تخفيض بعض المنظمات غير الحكومية الدولية من مستوى عملياتها في العراق أو إيقاف نشاطها أو إلى تحويل التركيز على المجال الإنمائي. TP<sup>93</sup>PT فمنذ بداية الصراع وحتى أواخر أيار من عام 2005 كانت المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية قد التزمت بتقديم مبلغ 100 مليون يورو لتنفيذ مشاريع المساعدات الإنسانية في العراق من خلال وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية وكانت إحدى المصادر القليلة للتمويل الحيادي.

وفي شباط لعام 2007 أعلنت المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية عودتها للعمل في العراق والالتزام بحوالي أربعة ملايين يورو لمساعدة النازحين في الداخل من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق و 6.2

ملايين يورو لمساعدة اللاجئين العراقيين في المنطقة. ورغم الترحيب بذلك إلا أن على المانحين الدوليين أن يقرروا بأن أهمية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين في الداخل توازي أهمية احتياجات العراقيين الذين يفرون من البلاد ويجب أن تعكس مخصصات التمويل هذه المساواة. وتبقى المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية منفتحة بشأن البدء بتمويل المنظمات غير الحكومية مرة ثانية، مفيدة بأن هذا يعتمد على تطور الوضع الإنساني في العراق وعلى المدخلات التي تستلمها من المنظمات غير الحكومية. TP<sup>94</sup>PT وهناك مؤشرات بأن مانحين آخرين قد يزيدوا من تمويلهم للاحتياجات الإنسانية وسيكون ذلك تطوراً مرحباً به شريطة توافر الشروط مع الطرف العملي على الأرض.

وأخيراً، على المانحين الدوليين التنسيق فيما بينهم بشكل أفضل حول تخصيص وتوزيع الأموال في العراق. فالتنسيق الفعال يجنبنا تركيز التمويل في منطقة واحدة أو لمنظمة على حساب أخرى.

## استجابة الأمم المتحدة

### وجود الأمم المتحدة

كانت استجابة وكالات الأمم المتحدة قد أعيقت بشكل كبير بسبب قيود الاجراءات الأمنية بعد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد عام 2003. ولا يزال وصول الطواقم الدولية إلى البلاد محدوداً. فرغم قدرة الموظفين العراقيين للمنظمة على تنفيذ بعض الواجبات، فإنها لاتزال تعاني من النظر إليها كطرف غير حيادي وهي نظرة ترجع الى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في التسعينيات من القرن الماضي.

وحتى فترة متأخرة من عام 2006 كانت اهتمامات الأمم المتحدة منصبة على التفكير التنموي في العراق أكثر من معالجة الاحتياجات الإنسانية الطارئة. ولحسن الحظ فإن هذا التوجه يتغير الآن: فقد استأنف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عمله في العراق ويؤسس مكتب ارتباط له في الأردن ويعد بتطبيق منهج عمل إنساني شمولي ومنسق. وهو أمر في طريقه إلى التحقيق خصوصاً مع ما نشر في شهر نيسان لعام 2007 تحت عنوان الأطار الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق، وهي نشرة أعدها كل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق واستناداً إلى عملية استشارية يشترك فيها كل من الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق و خمس منظمات من الأعضاء) والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

### تقديم الاستراتيجية

ورغم الترحيب بما تم طبعه ونشره في الإطار الاستراتيجي ، يجب أن يتبع بجهود كبيرة لتطبيق هذه الاستراتيجية كنظام فعال. ويتضمن ذلك عمل تنسيق فعال بين كافة الوكالات المشتركة في تقديم المساعدات الإنسانية والتأكد من ان هذه الهيئات التي تترأس المجموعات المتشابهة للتنمية وإعادة الإعمار مدركة لطبيعة الخطط. TP<sup>95</sup>PT

وعلى أرض الواقع في العراق قامت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وأعضاؤها بتأسيس هيكلية تنسيق ميداني طارئة وذلك في ظل غياب نظام الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستجابة السريعة للاحتياجات المحددة. ويمكن البناء على هذا النظام ويجب أن تنصب الأولوية هنا على ذلك من خلال المركز الجديد للتنسيق في العمل الإنساني والذي يقيمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للعراق والذي كان مقره ابتداءً في الأردن.

وبما أن المنظمات غير الحكومية هي المنفذ الرئيسي لبرامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الإنسانية في داخل العراق، فإن تقديم الاستجابات الإنسانية المنسقة سيتطلب إجراء معيناً لزيادة كم المعلومات والتتقيف والوعي حول مبادئ العمل الإنساني ودور المنظمات الإنسانية في عملها مع المنظمات غير الحكومية في العراق. وذلك إذا ما أرادت هذه المنظمات توسيع عملها بغض النظر عن مستوى الأمن. كما يتعين تعزيز دعم الحكومة العراقية حول هذا الموضوع عن طريق الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية بالنيابة عن شركائها الوطنيين والمحليين.

وتشتمل المجالات المحددة التي يمكن تحسين المساعدة فيها للمنظمات غير الحكومية على ما يلي:

- المجال المالي: ضمان التوفر السريع للتمويل المناسب. ويتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجديد أن يدير صندوقاً من الاموال المقدمة للاستجابة السريعة في توزيع الاموال على المنظمات غير الحكومية. TP<sup>96</sup>PT
- المجال السياسي: اقامة روابط بين المنظمات غير الحكومية والحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات والشركاء السياسيين.
- بناء القدرات: تقديم المشورة الفنية والتدريب (بما في ذلك إدارة المشاريع ومتابعتها وتقييمها)
- المعلومات: جمع وتحليل المعلومات ونشرها وتحديثها
- النواحي اللوجستية
- الأمن: تقديم المشورة والتدريب والمعلومات ضمن زمنها الحقيقي

أعدت الأمم المتحدة ضمن الإطار الاستراتيجي ملاحظات هامة عديدة والتي يتعين بموجبها توجيه هذا الإطار إلى العمليات الخاصة به. ومن هذه الملاحظات إدراك حقيقة أن الوضع الأمني ليس واحداً في جميع أرجاء العراق وأن بعض المناطق في العراق يمكن الوصول إليها لأغراض النشاطات الإنسانية بشكل أسهل من مناطق أخرى. إضافة إلى ذلك، وفي بعض المناطق لا تزال للمجتمعات المحلية قدرات وموارد هامة يمكن استغلالها بشكل أفضل. وعلى الامم المتحدة أن تبني على هذه المعلومة لتطور منهاجاً أكثر تنوعاً وتكيفاً مع الوضع الأمني ومع تحركات موظفي الأمم المتحدة الذين يميزون بين القيود الأمنية في منطقة وأخرى والذين هم أكثر استقلالاً عن القوات متعددة الجنسيات في العراق وبما يسما بتقييم الاحتياجات والتنسيق وإيصال الخدمات.

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق من خلال أحد عشر شريكاً؛ كان عددهم عشرين في الماضي. غير أن انخفاض العدد كان مرده قيود في عملية التمويل. وهناك ما يقل عن تسعة وعشرين عضواً محلياً من موظفي المفوضية ينجزون ما يتراوح بين 70 إلى 80 % من عملهم من خلال الشركاء من المنظمات غير الحكومية. ومن خلال التحديد الاستراتيجي للمناطق على الأرض أصبح موظفو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرين على التحرك بحرية أكبر للتحقق من عمل المشاريع. كما يقوم الموظفون المحليون بمتابعة تنفيذ المشروع، ويقوم الشركاء أنفسهم بإعداد التقارير. وأحياناً ما يجري تقييم مستقل للمشاريع عن طريق استشاريين يطلبون توثيقاً من السلطات المحلية. وتزود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شركاءها بالادوات الضرورية لعملية التوثيق كما تفكر حالياً في تأسيس برنامج مراقبة النظراء لتحسين المتابعة والتقييم بشكل أفضل. TP<sup>97</sup>PT وقد ناشدت المنظمة مؤخراً المانحين مضاعفة ميزانيتها للاجئين العراقيين والنازحين في الداخل لتصبح 123 مليون دولار أمريكي. TP<sup>98</sup>PT

وإلى أن يقر المانحون ومجلس الامن التابع للأمم المتحدة بشكل تام بالأزمة الإنسانية في العراق ويجعلوا من تقديم المساعدات أولوية للأمم المتحدة، ستبقى وكالات الأمم المتحدة على الأرض والمنظمات غير الحكومية تكافح من أجل العمل على إيصال مشاريعها في سبيل تقديم مساعدات منسقة وفعالة.

## الخلاصة وتوصيات حول سياسة العمل

يتعين ان يكون إنهاء الحرب والصراع المدني في العراق أولوية للحكومة الوطنية والمجتمع الدولي. غير أنه يمكن للحكومة ودول القوات متعددة الجنسيات في العراق ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين أن يبذلوا جهوداً أكبر في تلبية متطلبات عيش العراقيين.

على الحكومة العراقية أن تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين. ويجب ان تشمل هذه الإجراءات على ما يلي:

يتعين على السلطات المحلية تحمل مسؤولية أكبر في تقديم المساعدة المادية والمأوى والخدمات الأساسية للنازحين القادمين إلى المناطق الواقعة تحت نفوذها وللسكان المحليين العرضة للاستهداف. كما يجب أن تعطى السلطات المحلية التفويض والموارد من الحكومة المركزية للقيام بتلك المسؤوليات.

يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تزيد بشكل كبير المخصصات الشهرية وقيمتها 100 دولار أمريكي التي تدفع للأسر التي تعيلها الأرامل حتى يقترب من متوسط الراتب الشهري وقيمته 200 دولار أمريكي. كما يتعين توسيع نطاق المستفيدين ليشمل السكان المعرضين للاستهداف كالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي و النازحين.

يتعين على وزارة التجارة تحسين نظام التوزيع الغذائي العام. ويتضمن ذلك تأسيس نظام التوزيع العام المؤقت حسب الهوية الشخصية حتى يتمكن النازحون من تلقي الحصص التموينية.

يتعين على الحكومة تشكيل فرق وزارية لتنسيق الاستجابة الإنسانية، كما يتعين عليها وضع الأموال تحت تصرف هذه الفرق لإيصال المساعدات.

يتعين إعطاء أوامر واضحة إلى قوات الأمن العراقية التي يجب عليها – شأنها شأن كافة المجموعات المسلحة – عدم التعرض لحياة المدنيين و ممتلكاتهم وبناهم التحتية، كما يجب عليهم احترام حق السكان في الحصول على المساعدات.

واخيراً، على الحكومة العراقية أن تدعم المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال إطار قانوني يشمل إجراءات التسجيل التي تفر بحقوقها واستقلاليتها وتضمن حقها القانوني في العمل في العراق.

**على الحكومات الدولية ذات القدرة والنفوذ في العراق أن تقر بمسؤولياتها تجاه الشعب العراقي من خلال قيامها بما يلي:**

دعم وزارات الحكومة العراقية بتقديم المشورة والمساعدة الفنية لضمان قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لسكانها، ولضمان تحسين الحكومة لعملية توزيع الأغذية وتوفير المأوى وزيادة رواتب المعيشة الطارئة.

**على حكومات القوات متعددة الجنسيات في العراق أن تقر بمسؤوليتها تجاه الشعب العراقي من خلال قيامها بما يلي:**

ضمان احترام القوات المسلحة لالتزاماتها الأخلاقية والقانونية بعدم التعرض لحياة المدنيين وممتلكاتهم وبناهم التحتية الأساسية.

يتعين على المانحين الدوليين تقديم الدعم المتزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر العراقية ووكالات الأمم المتحدة التي تقوم بإيصال الخدمات الإنسانية:

- على المانحين تقديم الاموال الطارئة المتزايدة التي يمكن الحصول عليها بسهولة ومرونة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المانحين البناء على المناقشات الدائرة مع المنظمات غير الحكومية لفهم نظام "إدارة البرامج عن بعد" وآليات المتابعة بشكل أفضل والتأكد من سير عمل المشاريع.
- وبما ان العديد من المنظمات الإنسانية لن تقبل الاموال من الحكومات التي تعد طرفا في الصراع، فعلى المانحين من الدول التي لم ترسل قوات لها إلى العراق مثل بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والسويد وسويسرا أن تزيد من تمويلها للعمل الإنساني.

ويتعين على الأمم المتحدة، وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق في شؤون تقديم المساعدات، أن تستمر في تعزيز الدور الإنساني داخل العراق من خلال:

- العمل باتجاه تحقيق الاستجابة المنسقة مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية، وبين وكالات الأمم المتحدة.
- تطوير منهج أكثر تنوعا فيما يتعلق بالأمن، وحركة موظفي الأمم المتحدة، يميز بين القيود المفروضة في مناطق معينة ويتميز باستقلالية أكبر عن القوات متعددة الجنسيات في العراق، وبالتالي يسمح بتقييم أفضل للاحتياجات والتنسيق وإيصال الخدمات.
  - البناء على هيكلية التنسيق الميداني الطارئ والتي أسستها لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق للقدرة على الاستجابة السريعة للاحتياجات المحددة.
  - إدارة صندوق عام جديد للاستجابة السريعة القادرة على صرف الأموال للمنظمات غير الحكومية.

## الملاحظات

- TP<sup>1</sup>PT الأطار الاستراتيجي للعمل الانساني فس العراق، وأعدده مكتب الأمم المتحدة للتنسيق في شؤون تقديم المساعدات في نيسان لعام 2007. ويتعلق بالغذاء والمأوى والرعاية الصحية.
- TP<sup>2</sup>PT برنامج الغذاء العالمي، "الأمن الغذائي والعرضة للخطر في العراق"، المرجع مقتبس. وهذا الرقم مقبول لانه يمثل المستوى الحالي للاحتياجات واستخدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ملاحظاتها الموجزة لمؤتمر جينيف عن اللاجئين العراقيين في شهر نيسان لعام 2007.
- TP<sup>3</sup>PT مؤشر برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة، تحليل الأمن الغذائي في العراق، 29 أيلول 2004. [www.reliefweb.int/library/documents/2004/wfp-irq-29sep.pdf](http://www.reliefweb.int/library/documents/2004/wfp-irq-29sep.pdf)
- TP<sup>4</sup>PT مؤشر برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة، تحليل الأمن الغذائي في العراق، 29 أيلول 2004. H [www.reliefweb.int/library/documents/2004/wfp-irq-29sep.pdf](http://www.reliefweb.int/library/documents/2004/wfp-irq-29sep.pdf)
- TP<sup>5</sup>PT ملاحظات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإيجاز الصحفي، 20 آذار 2007، في قصر الأمم في جنيف H [www.unhcr.org/news/NEWS/45ffb87b1f.html](http://www.unhcr.org/news/NEWS/45ffb87b1f.html)

TP<sup>6</sup>PT دراسة برنامج الامم المتحدة الانمائي عن الظروف المعيشية في العراق، 2004. [www.iq.undp.org/ILCS/income.htm](http://www.iq.undp.org/ILCS/income.htm)  
TP<sup>7</sup>PT تخشى المنظمة الدولية للاجئين من وجود أسباب سياسية وراء منع نقل بطاقات نظام التوزيع العام إلى المواقع الجديدة. والسلطات العراقية تنكر حجم العنف والنزوح، زاعمة بأنه على مستوى بسيط وقضية مؤقتة. وبالتالي تتردد السلطات في أن تبادر بعملية تثبيت حالة النزوح وبالتالي إمكانية تشجيع النازحين في الداخل على اعتبار مواقعهم الجديدة بأنها ستكون دائمة. ولأن بطاقات التوزيع العام هي أيضا الأساس في تسجيل الناخبين والعراقيون يصوتون حسب مواقعهم التي سجلوا فيها فإن أي نقل لبطاقات التوزيع العام من شأنها ظاهريا أن تسمح للعراقيين بالتصويت في مواقعهم الجديدة.

TP<sup>8</sup>PT المنظمة الدولية للاجئين، "العراق: تعديل نظام التوزيع العام بحيث يلبي احتياجات النازحين"، 1 أيار 2007 (المعلومات مأخوذة من نشرة شهر نيسان 2007). [www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9971/H](http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9971/H).

TP<sup>9</sup>PT منظمة الهجرة الدولية، النزوح العراقي، 2006، عام من الاستعراض، [www.iom-iraq.net/library/2006%20Iraq%20Displacement%20Review.pdf](http://www.iom-iraq.net/library/2006%20Iraq%20Displacement%20Review.pdf)

TP<sup>10</sup>PT ملاحظات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والإيجاز الصحفي، المرجع مقتبس.

TP<sup>11</sup>PT اليونيسيف، "بلمحة قصيرة: الصورة الكبيرة للعراق"، "يعاني الأطفال في ظل انعدام الأمن الغذائي"، تقارير اليونيسيف، 1 أيار 2006. [www.unicef.org/infobycountry/iraq.html](http://www.unicef.org/infobycountry/iraq.html) ;

[www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=18468&Cr=iraq&Cr1](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=18468&Cr=iraq&Cr1)

TP<sup>12</sup>PT وكالة الأنباء الإيرانية، "يقول تقرير اليونيسيف بان الاطفال هم أكثر الفئات التي تعاني في العراق"، دبي/بغداد، 11 كانون الأول 2007. H

[www.irinnews.org/report.asp?ReportID=56689&SelectRegion=Middle\\_East&SelectCountry=MIDDLE\\_EAST](http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=56689&SelectRegion=Middle_East&SelectCountry=MIDDLE_EAST)

TP<sup>13</sup>PT المعلومات مأخوذة من لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، "وضع الأزمة الإنسانية في العراق واستجابة المنظمات غير الحكومية، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، أيار 2007. الفقر المدقع يستخدم لمن يعيشون على دخل يومي يقل عن دولار أمريكي في اليوم الواحد.

TP<sup>14</sup>PT آي دافيس، "في العراق الديمقراطية هي الخيار الوحيد"، 17 أيلول 2006. <http://gbytes.gsood.com/files/Davis.pdf>

TP<sup>15</sup>PT تقول الدراسة بأن حصيلة الوفيات "المفرطة" في العراق وصلت إلى 655 ألف، واشنطن بوست، 11 تشرين الثاني 2006

[www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/10/10/AR2006101001442\\_pf.html](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/10/10/AR2006101001442_pf.html)

TP<sup>16</sup>PT تقرير حقوق الانسان رقم 101 الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، 31 كانون الأول 2006. H

[www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Nov%20Dec%202006%20EN.pdf](http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR%20Report%20Nov%20Dec%202006%20EN.pdf)

TP<sup>17</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ملاحظاتها الموجزة والإيجاز الصحفي في 20 آذار 2007، المرجع مقتبس، وتصريحات للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق: "يقلق المنظمات غير الحكومية تدهور الوضع الانساني لدى الشعب العراقي"، 8 تشرين الأول 2006. راجع دورية المحقق العام المتخصص في ملف إعادة إعمار العراق، والتقارير شبه السنوي الذي يسلم للكونغرس، 30 كانون الثاني 2006



- www.sigir.mil/reports/quarterlyreports/Jan06/Default.aspx, p.33.
- TP<sup>18</sup>PT اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر، "مدنيون بلا حماية: الأزمة المتدهورة على الاطلاق في العراق"، نيسان 2007. [www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/iraq-report-110407/\\$File/Iraq-report-icrc.pdf](http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/iraq-report-110407/$File/Iraq-report-icrc.pdf)
- TP<sup>19</sup>PT وضع الأزمة الإنسانية في العراق واستجابات المنظمات غير الحكومية، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، كم أشير سابقاً.
- TP<sup>20</sup>PT تقرير صادر عن عضو في لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق، أيار 2007.
- TP<sup>21</sup>PT مقابلة مع الكساندر مالفين مسؤول كبير عن المشروع، الصحة والغذاء، يونيسيف، 12 آذار 2007.
- TP<sup>22</sup>PT الاموال المقدمة من شريك منظمة أوكسفام، آذار 2007.
- TP<sup>23</sup>PT وكالة الأنباء الإيرانية، "العراق: نظام الرعاية الصحية في العراق يتدهور بسرعة"، بغداد، 7 تشرين الثاني 2006. H. [www.irinnews.org/report.aspx?reportid=61923](http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=61923)
- TP<sup>24</sup>PT منظمة أطباء بلا حدود، "الاستجابة للحالة الطارئة في العراق"، 4 شباط 2007، [www.msf.org](http://www.msf.org)H
- TP<sup>25</sup>PT أفادت منظمة تعداد الضحايا العراقيين، اعتباراً من 18 آذار 2007، بأن هناك ما بين 63,929 و 70,023 حالة وفاة مدنية بعد الغزو الأمريكي على العراق. "الوفيات المدنية سببها عمليات عسكرية وعمليات التمرد والعنف الاجرامي"، منظمة تعداد الضحايا العراقيين، [www.iraqbodycount.org](http://www.iraqbodycount.org)H
- TP<sup>26</sup>PT هيئة الإذاعة البريطانية، "مسؤول عراقي: الحرب قتلت 100 ألف، 10 تشرين الثاني 2006. H. [http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle\\_east/6135526.stm](http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle_east/6135526.stm) راجع أيضاً شبكة أخبار السي بي سي: "مسؤول: قتل 150 ألف عراقي منذ عام 2003؛ يقول وزير الصحة العراقي أن ثلاثة جرحون مع مقتل عراقي واحد منذ الغزو الأمريكي على البلاد"، فيينا، 9 تشرين الثاني
- [www.cbsnews.com/stories/2006/11/09/iraq/main2165206.shtml](http://www.cbsnews.com/stories/2006/11/09/iraq/main2165206.shtml)
- TP<sup>27</sup>PT [www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/s0140673606694919.pdf](http://www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/s0140673606694919.pdf)H
- TP<sup>28</sup>PT وكالة الأنباء الإيرانية، "جماعات مسلحة تحتل المستشفيات وتخطف الأطباء"، بغداد، 13 شباط 2007. H. [www.irinnews.org/report.aspx?reportid=70139](http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=70139)
- TP<sup>29</sup>PT اتحاد علماء النفس العراقيين، 5 شباط 2006. أكثر من 1000 طفل تمت مقابلتهم في أرجاء العراق. راجع وكالة الأنباء الإيرانية: "يقول الأطباء بان صحة الأطفال العقلية قد تآثرت بانعدام الأمن"، H. [www.irinnews.org/report.asp?ReportID=51573&SelectRegion=Middle\\_East&SelectCountry=IRAQ](http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=51573&SelectRegion=Middle_East&SelectCountry=IRAQ)
- TP<sup>30</sup>PT من يتخلف عن الدور يتخلف في المدرسة، "منظمة أنقذوا الأطفال في بريطانيا، 2007. [www.savethechildren.org.uk/rtf\\_test/last\\_in\\_line\\_long.pdf](http://www.savethechildren.org.uk/rtf_test/last_in_line_long.pdf)H
- TP<sup>31</sup>PT " وضع الأزمة الإنسانية في العراق واستجابات المنظمات غير الحكومية، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق"، المرجع مقتبس.
- TP<sup>32</sup>PT الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تحديث رقم 5 عن العمليات، 31 كانون الأول 2006، نداء رقم 5 إي أي 026 (موجود على موقع الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

TP<sup>33</sup>PT اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر، "مدنيون بلا حماية، المرجع مقتبس، وتصريح صحفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: " عدد العراقيين النازحين تجاوز 4,2 مليون، وتزداد

المخيمات اتساعاً، " [http://reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/LSGZ-H\\_73VE5A?OpenDocument&rc=3&emid=ACOS-635P5D](http://reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/LSGZ-H_73VE5A?OpenDocument&rc=3&emid=ACOS-635P5D)

TP<sup>34</sup>PT تقرير حقوق الانسان رقم 101 الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، المرجع مقتبس.

TP<sup>35</sup>PT تصريح صحفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: " عدد العراقيين النازحين تجاوز 4,2 مليون، وتزداد المخيمات اتساعاً، المرجع مقتبس.

TP<sup>36</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الوضع في العراق، النزوح في العراق"، المتحدث باسم المفوضية رون ريدمون في الإيجاز الصحفي، 13 تشرين الثاني 2006. [www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefing&id=452f69d74](http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefing&id=452f69d74)

راجع أيضا "تحديث من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الوضع العراقي"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 30 تشرين الأول 2006. H

[www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/LSGZ-6W2F7S?OpenDocument&RSS20=18-P](http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/LSGZ-6W2F7S?OpenDocument&RSS20=18-P)

TP<sup>37</sup>PT المرجع نفسه

TP<sup>38</sup>PT وكالة الأنباء الإيرانية: العراق: حسين إياد: نحن نعيش في بؤس"، بغداد، 11 كانون الثاني 2007. H

[www.irinnews.org/report.asp?ReportID=57032&SelectRegion=Middle\\_East&SelectCountry=IRAQ](http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=57032&SelectRegion=Middle_East&SelectCountry=IRAQ)

TP<sup>39</sup>PT "تحديث من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الوضع العراقي"، المرجع مقتبس.

TP<sup>40</sup>PT تصريح صحفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: " تجاوز عدد العراقيين النازحين 4,2 مليون، وتزداد المخيمات اتساعاً"، المرجع مقتبس.

TP<sup>41</sup>PT خدمة أخبار الأمم المتحدة، "العراق: وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة قلقة بشكل متزايد حول النزوح الكبير بسبب العنف"، 13 تشرين الأول 2006. [www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=20241&Cr=Iraq&Cr1=UNHCR](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=20241&Cr=Iraq&Cr1=UNHCR)

TP<sup>42</sup>PT "تحديث من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الوضع العراقي"، المرجع مقتبس؛ "الامكان للهرب"، منظمة الهيومن رايتس واتش، مجلد 18، رقم 4. H

[www.hrw.org/reports/2006/iraq0706/iraq0706sumandrecs.pdf](http://www.hrw.org/reports/2006/iraq0706/iraq0706sumandrecs.pdf) والمفوضية السامية للأمم المتحدة،

" المفوضية قلقة بشأن أوضاع الفلسطينيين على المخيم الحدودي"، 15 أيار 2007.

TP<sup>43</sup>PT اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر، "مدنيون بلا حماية"، كما أشير سابق.

TP<sup>44</sup>PT <http://www.unhchr.ch/html/menu2/7/b/principles.htm>

TP<sup>45</sup>PT ملاحظات إيجابية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العراق: مهمة مدير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة للتأكيد على احتياجات حماية اللاجئين"، 9 آذار 2007. H

[www.unhcr.org/news/NEWS/45f13a2a16.html](http://www.unhcr.org/news/NEWS/45f13a2a16.html) و تصريح صحفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "تجاوز عدد العراقيين النازحين 4,2 مليون، وتزداد المخيمات اتساعاً"، المرجع مقتبس.

TP<sup>46</sup>PT ملاحظات إيجازية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العراقيون في سوريا والأردن: وما زال الكثير يسجل"، 13 شباط 2007. [www.unhcr.org/news/NEWS/45d198d823.html](http://www.unhcr.org/news/NEWS/45d198d823.html)H

TP<sup>47</sup>PT المنظمة الدولية للاجئين ، " العراق: أسرع أزمة للاجئين تنامياً في العالم"، 4 كانون الأول 2006. H [www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9679](http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9679)

TP<sup>48</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "توجيهات حول أهلية طالبي اللجوء السياسي"، المرجع مقتبس. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع الأقليات في دول العالم (2006) "العراقيون يتصدر القائمة الجديدة للأشخاص المهددين بالخطر"، 19 كانون الثاني. H

[www.minorityrights.org/SWM2006/swm2006.htm](http://www.minorityrights.org/SWM2006/swm2006.htm) . المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، "معلومات عن خلفية وضع الأقليات غير المسلمة في العراق"، تشرين الثاني 2005؛ سي. تانوك، "الآشوريون: مهمشون وسط مخاوف حرب أهلية عراقية"، الديلي ستار، تشرين الثاني 2005، H

[www.dailystar.com.lb](http://www.dailystar.com.lb)

TP<sup>49</sup>PT تقرير حقوق الانسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، المرجع مقتبس.

TP<sup>50</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "توجيهات حول أهلية طالبي اللجوء السياسي"، المرجع مقتبس؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع الأقليات غير المسلمة في العراق"، المرجع مقتبس.

TP<sup>51</sup>PT "العنف المتصاعد في العراق يحث مسؤول المساعدات للأمم المتحدة على طلب المساعدة العاجلة من القادة"، نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية جان إيغلاند، 11 تشرين الأول 2006، H

[www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=20218&Cr=iraq&Cr1](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=20218&Cr=iraq&Cr1)

راجع أيضاً جي. ستيل، "استنزاف العقول العراقية البشرية"، الجارديان، 24 آذار 2006. H

[www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1738575,00.html](http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1738575,00.html)

TP<sup>52</sup>PT تحديث من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الوضع العراقي ، المرجع مقتبس.

TP<sup>53</sup>PT أنش. ماكلويد، "اليأس في بغداد تحول إلى حياة العار في دمشق"، الجارديان، 24 تشرين الأول 2006. H

[www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1929893,00.html](http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1929893,00.html)

<http://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b66c2aa10.pdf>H TP<sup>54</sup>PT

TP<sup>55</sup>PT تقرير حقوق الانسان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، المرجع مقتبس.

TP<sup>56</sup>PT تقرير حقوق الانسان رقم 8 والصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق، 1 أيلول-31 تشرين الأول 2006. H

[www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20Sep%20Oct%202006%20EN.pdf](http://www.uniraq.org/documents/HR%20Report%20Sep%20Oct%202006%20EN.pdf)

TP<sup>57</sup>PT لقاء مع غريغ هانسن، استشاري مستقل، العمل الإنساني في منطقة النزاع، عمان، 27 تشرين الثاني 2006.

TP<sup>58</sup>PT كادر في المنظمات الدولية، وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية : بيانات لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق. لأن موظفي الإغاثة يواجهون العنف والإجرام اللذان يواجههما كل المدنيين في العراق، فبال تأكيد أن الرقم أعلى من ذلك خصوصاً فيما يتعلق بكادر الموظفين العراقيين.

TP<sup>59</sup>PT تقرير الأمين العام للأمم المتحدة استناداً إلى الفقرة 30 من قرار رقم 1546، المادة رقم 42، 1 أيلول 2006. H

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/484/95/PDF/N0648495.pdf?OpenElement>

- TP<sup>60</sup>PT الميثاق الخامس حول حماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب. جينيف، 12 آب 1949، H  
[www.icrc.org/ihl.nsf/CONVPRES?OpenView](http://www.icrc.org/ihl.nsf/CONVPRES?OpenView)
- TP<sup>61</sup>PT قرار مجلس الأمن 1723، 28 تشرين الثاني 2006.
- TP<sup>62</sup>PT ورشة عمل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، شباط 2007.
- TP<sup>63</sup>PT أي.أتش. كوردسمان، "تطوير القوات العراقية وتحدي الحرب المدنية"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.  
[www.csis.org/index.php?option=com\\_csis\\_pubs&task=view&id=3621](http://www.csis.org/index.php?option=com_csis_pubs&task=view&id=3621)
- أي.أتش. كوردسمان أي، "خيارات العراق: ما هو جيد في معظمه، والسيء والبشع"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،  
18 تشرين الأول 2006. [www.csis.org/index.php?option=com\\_csis\\_pubs&task=view&id=3528](http://www.csis.org/index.php?option=com_csis_pubs&task=view&id=3528)H
- TP<sup>64</sup>PT على سبيل المثال، تم تشكيل لجنة جديدة الآن للاجئين والأشخاص النازحين في العراق.
- TP<sup>65</sup>PT ستحتاج الحكومة العراقية للمساعدة في التعامل مع الفساد الذي يعيق القدرة على الحكم بفعالية. ولهيئة مكافحة الفساد، لجنة النزاهة العامة، السلطة في القيام بذلك ولكنها تحتاج إلى التحسين والتقوية. ويمكن للحكومات الأجنبية دعم حكومة العراق في مهمتها المتمثلة في اقتلاع جذور الفساد وتحسين مستوى المحاسبة من خلال النصح والمساعدة الفنية.
- TP<sup>66</sup>PT منظمة الشفافية الدولية، 2005 و 2006، مؤشر مدركات الفساد.
- TP<sup>67</sup>PT شخصيات من المنظمة الدولية للهجرة، [www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EVOD-H](http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EVOD-H)  
[73RHSL?OpenDocument](http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EVOD-H)
- TP<sup>68</sup>PT المنظمة الدولية للاجئين، "العراق: تعديل نظام التوزيع العام بحيث يلبي احتياجات النازحين، المرجع مقتبس.
- TP<sup>69</sup>PT التغذية الراجعة من لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، 24 نيسان 2007، ومن مكتب الأمم المتحدة للتنسيق في شؤون تقديم المساعدات
- TP<sup>70</sup>PT الخطوط الفاصلة بين الحداثة والتقليدية: تقرير عن قطاع المنظمات غير الحكومية، صيف عام 2006، مؤسسة بونتيس. H  
[www.pontisfoundation.sk](http://www.pontisfoundation.sk)
- TP<sup>71</sup>PT بما في ذلك المنظمات المجتمعية، المجموعات النسوية، المجموعات الدينية والمجموعات الأكاديمية، إلخ.
- TP<sup>72</sup>PT الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، محاضر اجتماعات التنسيق بين الوكالات، 7 تشرين الثاني 2006.
- TP<sup>73</sup>PT مجموعة الشيفرة الوردية لنساء من أجل السلام، آذار، 2006.
- [http://dev.epic-usa.org/files/EPIC/the\\_Ground\\_Truth\\_Zaydan.pdf](http://dev.epic-usa.org/files/EPIC/the_Ground_Truth_Zaydan.pdf); K4IWS website:  
[www.almaarefa.org](http://www.almaarefa.org)
- TP<sup>74</sup>PT أي.كلارك وأتش تشكام، "العمل الانساني في ظل الظرف الأمني الجديد"، ورقة معلومات اتش بي جي، أيلول 2006. H  
[www.odi.org.uk/hpg/publications\\_date.html](http://www.odi.org.uk/hpg/publications_date.html)
- TP<sup>75</sup>PT المعلومات مأخوذة من لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، أيار 2007.
- TP<sup>76</sup>PT أي.كلارك وأتش تشكام، "العمل الانساني في ظل الظرف الأمني الجديد"، المرجع مشار إليه.
- TP<sup>77</sup>PT كافة البيانات مستقاة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر، "مدنيون بلا حماية: الأزمة المتدهورة على الإطلاق في العراق"، المرجع مشار إليه.
- TP<sup>78</sup>PT "فرص: الحصول على المساواة بين الجنسين في العراق بعد الحرب"، ورقة إيجاز لمنظمة نساء من أجل نساء العالم، كانون الثاني 2005. [www.womenforwomen.org/Downloads/Iraq\\_Paper\\_0105.pdf](http://www.womenforwomen.org/Downloads/Iraq_Paper_0105.pdf)H

TP<sup>79</sup>PT جي. هانسن، "التوافق مع المتطلبات الانسانية، جدول الأعمال الانسانية 2015 ورقة إيجاز، مركز فاينشتاين الدولي، كانون الثاني، 2007.

TP<sup>80</sup>PT منظمة أطباء بلا حدود، "الاستجابة للحالة الطارئة في العراق"، 4 شباط 2007، "ومع تصاعد العنف في العراق، تظهر من جديد الحاجة إلى نوع من العمل الانساني"، 16 أيار 2007. [www.msf.org](http://www.msf.org)

TP<sup>81</sup>PT حسب الموقع الالكتروني للبيت الأبيض فإنه اعتباراً من آذار 2003، كانت هناك 48 دولة ملتزمة بشكل علني أمام التحالف؛ أي أمام أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأستراليا وأذربيجان، وبلغاريا، وكولومبيا، وجمهورية التشيك، والدنمارك وجمهورية الدومينيكا، والسلفادور، وإريتريا، وإستونيا، وإثيوبيا، وجورجيا، وهندوراس، وهنغاريا، وإيزلاندا، وإيطاليا، واليابان، والكويت، ولاتفيا، وليتوانيا، ومقدونيا، وجزر مارشال، وميكرونيسيا، ومنغوليا، وهولندا، ونيكاراغوا وبالاو، وباناما، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، ورواندا، وسينغافور، وسلوفاكيا، وجزر السولومن، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتونغا، وتركيا، وأوغاندا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وأوزباكستان.

TP<sup>82</sup>PT التحليل مستند إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الإنترنت، H <http://stats.oecd.org/wbos/default.aspx?DatasetCode=TABLE%202A>

TP<sup>83</sup>PT النمسا وبلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا والمانيا واليونان وإيرلندا ولوكسمبورغ والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

TP<sup>84</sup>PT المعلومات مأخوذة من دراسة لمنظمة أوكسفام حول المانحين الإثنيين والعشرين في أيار/حزيران 2007.

TP<sup>85</sup>PT التحليل مستند إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الإنترنت، H <http://stats.oecd.org/wbos/default.aspx?DatasetCode=TABLE%202A> و المعلومات مأخوذة من دراسة لمنظمة أوكسفام

حول المانحين الإثنيين والعشرين في أيار/حزيران 2007. فبينما تعد إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مصدراً موثقاً به للبيانات، فهي لا تشمل على كافة التمويل الذي تقدمه الدول المانحة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل مباشر لتقوم بعملها المتعلق بالاستجابة الانسانية.

TP<sup>86</sup>PT التحليل مستند إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الإنترنت، H <http://stats.oecd.org/wbos/default.aspx?DatasetCode=TABLE%202A> و المعلومات مأخوذة من دراسة لمنظمة أوكسفام

حول المانحين الإثنيين والعشرين في أيار/حزيران 2007. فبينما تعد إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مصدراً موثقاً به للبيانات، فهي لا تشمل على كافة التمويل الذي تقدمه الدول المانحة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل مباشر لتقوم بعملها المتعلق بالاستجابة الانسانية.

TP<sup>87</sup>PT أرقام لجنة المساعدة الانمائية لا تشمل على المبلغ الذي ساهمت به أستراليا للعمل الانساني في العراق ، والذي يمثل المبلغ المنخفض لعام 2005.

TP<sup>88</sup>PT ورغم أن كندا لم تقدم شيئاً من ميزانيتها للإغاثة الانسانية، فقد أنفقت 40 مليون دولار كندي بين 3003 و 2006 على المستويات الاجتماعية الأساسية عن طريق منظمة اليونيسيف، والتي اشتملت على أنظمة إعادة تأهيل المياه وتقديم الخدمات الطبية وإدارة المخلفات والتتقيف الصحي، وغير ذلك.

TP<sup>89</sup>PT أرقام عام 2006 التي قدمتها الحكومة الاسبانية هي مؤقتة. والرقم النهائي لن يكون متوفراً قبل آب 2007.

TP<sup>90</sup>PT خدمة المتابعة المالية، قاعدة بيانات المساعدات الانسانية العالمية، تمت الزيارة الأخيرة له في حزيران عام 2007. H [http://ocha.unog.ch/fts/reporting/reporting\\_display.asp?short=1&filterLabel=Destination%20CountryIraq&whereClause=%20WHERE%20\(DestinationCountryName=%20'Iraq'%20\)](http://ocha.unog.ch/fts/reporting/reporting_display.asp?short=1&filterLabel=Destination%20CountryIraq&whereClause=%20WHERE%20(DestinationCountryName=%20'Iraq'%20))

TP<sup>91</sup>PT لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وأتش. تشكام، "التحديات البعيدة أمام المنظمات غير الحكومية في العراق: تقرير عن مقابلات وورش عمل"، آب 2006.

TP<sup>92</sup>PT جي. هانسن، "التوافق مع المتطلبات الانسانية، جدول الأعمال الانسانية 2015 ورقة إيجاز، مركز فاينشتاين الدولي، كانون الثاني، 2007.

TP<sup>93</sup>PT التواصل عبر البريد الإلكتروني مع سدرك تورلان، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، شباط 2007.

TP<sup>94</sup>PT مكالمة هاتفية مع ممثل المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية في الأردن، 15 آذار 2007.

TP<sup>95</sup>PT هناك سبع مجموعات متشابهة في العراق تحت إمرة وكالات مختلفة للأمم المتحدة: (أ) الزراعة والأمن الغذائي، إدارة البيئة والموارد البشرية، (ب) التعليم والثقافة، (ج) الحكم والتطور الانساني، (د) الصحة والغذاء، (هـ) إعادة تأهيل البنية التحتية، (و) اللاجئين والنازحون في الداخل والحلول الدائمة، (ز) وتقديم المساعدة في شؤون الانتخابات. المجموعة رقم هاء تم تأسيسها للتعامل مع اللاجئين الحاليين والأشخاص النازحين خلال نظام صدام. وهي غير مسؤولة عن التعامل مع الاستجابات الطارئة الحالية.

TP<sup>96</sup>PT المرجع نفسه.

TP<sup>97</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار 2007.

TP<sup>98</sup>PT المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضاعف ميزانيتها لأعمال العراق إلى 123 مليون دولار أمريكي"، تموز 2007

<http://www.unhcr.org/news/NEWS/469641494.html> H .

#### منظمة أوكسفام الدولية، تموز 2007

استندت هذه الورقة إلى بحث أجرته جين شناء وأعدتها ماري كيركبرايد مع مايكل بيلي. وتقر منظمة أوكسفام بدور كسرا مفرح وليلى نور الدين ومنال عمر وسيمون سبرينغيت وسدرك تورلان وأليكس رنتون ونيك مارتلو في إعداد هذه الورقة. فهي جزء من سلسلة من الأوراق المعدة حول النقاش العام في مسائل السيايات الانمائية والانسانية.

وكما يمكن استخدام النص دون مقابل مادي لأغراض الدعم وإعداد الحملات والتنقيف والبحث على أن يتم توثيق المصدر بالشكل الكامل. ويطلب صاحب حقوق الطبع أن يتم تسجيل كل أشكال استخدام الورقة لديهم لأغراض تقييم الأثر. وللنسخ في ظروف أخرى أو لاعادة الاستخدام في مطبوعات أخرى أو لأغراض الترجمة أو التكيف، يجب التأكد من الحصول على الموافقة وقد تفرض رسوم على ذلك أيضا. البريد الإلكتروني: H

[publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk)

ومنظمة أوكسفام الدولية عبارة عن اتحاد من 13 منظمة تعمل معا في أكثر من 100 دولة لإيجاد الحلول الدائمة لمشكلات الفقر والظلم: أوكسفام-أمريكا، أوكسفام-أستراليا، أوكسفام-بلجيكا، أوكسفام-كندا، أوكسفام-فرنسا، أوكسفام-ألمانيا، أوكسفام-المملكة المتحدة، أوكسفام-هونغ كونغ، أوكسفام-انترمون (أسبانيا)، أوكسفام-إيرلندا، أوكسفام-نيوزلاندا، أوكسفام-هولندا، وأوكسفام-كيبويك.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال أو الكتابة لأي من تلك الوكالات أو زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org) .

<p>أوكسفام-هونغ كونغ هونغ كونغ، نورث بوينت، طريق ماربل 28، مركز شايبا ينابند، الطابق 17 هاتف: +852 2520 2525 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.org.hk">info@oxfam.org.hk</a> <a href="http://www.oxfam.org.hk">www.oxfam.org.hk</a></p>	<p>أوكسفام-أمريكا الولايات المتحدة، بوسطن، أم آي 2206-02114 226 شارع كوزواي، الطابق الخامس 1211 617 482 +1، الرقم المجاني 77 800 1، أوكسفام البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamamerica.org">info@oxfamamerica.org</a> <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a></p>
<p>أوكسفام-انترمون (أسبانيا) اسبانيا، برشلونة، منطقة روجر دي للوريا 15، 08010 هاتف: +34 902 330 331 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@intermonoxfam.org">info@intermonoxfam.org</a> <a href="http://www.intermonoxfam.org">www.intermonoxfam.org</a></p>	<p>أوكسفام-أستراليا 132 شارع ليسيستر، كارلتون، فيكتوريا 3053، أستراليا هاتف: +61 3 9289 9444 بريد إلكتروني: <a href="mailto:enquire@oxfam.org.au">enquire@oxfam.org.au</a> <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a></p>
<p>أوكسفام-إيرلندا إيرلندا، دبلن 2، برغ كوي 9، مكتب دبلن هاتف: +353 1 672 7662 هاتف: +44 28 9023 0220 بريد إلكتروني: <a href="mailto:communications@oxfamireland.org">communications@oxfamireland.org</a> <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a></p>	<p>أوكسفام-بلجيكا بلجيكا، بروكسيل، ناحية رو دي فين 60، 1080، هاتف: +32 2 501 6700 بريد إلكتروني: <a href="mailto:oxfamsol@oxfamsol.be">oxfamsol@oxfamsol.be</a> <a href="http://www.oxfamsol.be">www.oxfamsol.be</a></p>
<p>أوكسفام-نيوزلندا نيوزيلندا، أوكلاند 1032، صندوق بريد 68357 هاتف: +64 9 355 6500 (الرقم المجاني 0800 400 666) بريد إلكتروني: <a href="mailto:oxfam@oxfam.org.nz">oxfam@oxfam.org.nz</a> <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a></p>	<p>أوكسفام-كندا كندا، أونتاريو، أوتاوا، جناح 400، شارع وسط المدينة، 250، كي 1 أر 6 كي 7 هاتف: +1 613 237 5236 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.ca">info@oxfam.ca</a> <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a></p>
<p>أوكسفام-هولندا هولندا، لاهاي، بوستبوس 30919، 2500 جي أكس، ماوريتسكاد 9 هاتف: +31 70 342 1621 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.qc.ca">info@oxfam.qc.ca</a> <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a></p>	<p>أوكسفام-فرنسا فرنسا، باريس 75011، شارع أوبركام 104، هاتف: +33 1 56 98 24 40 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamfrance.org">info@oxfamfrance.org</a> <a href="http://www.oxfamfrance.org">www.oxfamfrance.org</a></p>
<p>أوكسفام-كيوبيك كندا، كيوبيك، أتش 3 جي 2 واي 2، مونتريال، شارع نوتردام كوست 2330، مكتب رقم 200 هاتف: +1 514 937 1614 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.qc.ca">info@oxfam.qc.ca</a> <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a></p>	<p>أوكسفام-ألمانيا ألمانيا، برلين 10405، شارع غريفسوالدر، 33 أي هاتف: +44 1865 473727 بريد إلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.de">info@oxfam.de</a> <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a></p>

	<p>أوكسفام-المملكة المتحدة  المملكة المتحدة، أوكسفورد، أوكس 42 جي واي، كارولي، شارع  جون سمث، دار أوكسفورد  هاتف: +44 1865 473727  بريد إلكتروني: <a href="mailto:enquiries@oxfam.org.uk">enquiries@oxfam.org.uk</a> H  <a href="http://www.oxfam.org.uk">www.oxfam.org.uk</a></p>
--	--

المملكة المتحدة، أوكسفورد، أوكس 2، دي أل 7، مكتب سكرتارية منظمة أوكسفام: جناح 20، 266، طريق بانبري. بريد إلكتروني: H  
[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org). موقع إلكتروني: [information@oxfaminternational.org](mailto:information@oxfaminternational.org) H هاتف: +44 1865 339100  
مكاتب دعم منظمة أوكسفام: الموقع الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org) H  
واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن دي. سي، شارع رقم 11001، أن دلبيو، جناح 600، هاتف: +1 202 496 1170  
بروكسل: بلجيكا، بروكسل، رو فيليبين ليون 15، 1000، هاتف: +322 502 0391  
جينيف: سويسرا، جينيف، 15 رو دي سافوي، 1205، هاتف: +41 22 321 2371  
نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، أن واي 10017 جادة لكسنغتون 355، الطابق الثالث، هاتف: +1 212 687 2091  
منظمات مرتبطة بمنظمة أوكسفام: المنظمات التالية مرتبطة بمنظمة أوكسفام الدولية:  
أوكسفام-اليابان: اليابان، طوكيو 0015-110، عمارة ماروكو، الطابق الثاني، 1-20-6، هيجاشو-وينو، تاينو-كو، هاتف: +81 3 3834  
1556 البريد الإلكتروني: [info@oxfam.jp](mailto:info@oxfam.jp) الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp) H  
منظمة أوكسفام ترست في الهند: نيو دلهي 17-1100، مالفا ناغار عمارة رقم 121، الطابق الثاني، هاتف: +91 11 2667 3 763  
البريد الإلكتروني: [info@oxfamint.org.in](mailto:info@oxfamint.org.in)، الموقع الإلكتروني: [www.oxfamint.org.in](http://www.oxfamint.org.in) H  
عضو مراقب في منظمة أوكسفام: المنظمة التالية عبارة عن عضو مراقب في منظمة أوكسفام الدولية، وتعمل على الحصول على العضوية  
الكاملة:

**Fundación Rostros y Voces (México)** Alabama No. 105 (esquina con Missouri), Col. Napoles, C.P. 03810 Mexico, D.F.  
هاتف/فاكس: + 52 55 5687 3002 البريد الإلكتروني: [comunicacion@rostrosyvoces.org](mailto:comunicacion@rostrosyvoces.org) H " الموقع الإلكتروني: [www.rostrosyvoces.org](http://www.rostrosyvoces.org)

Published by Oxfam International July 2007

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-84814-588-7